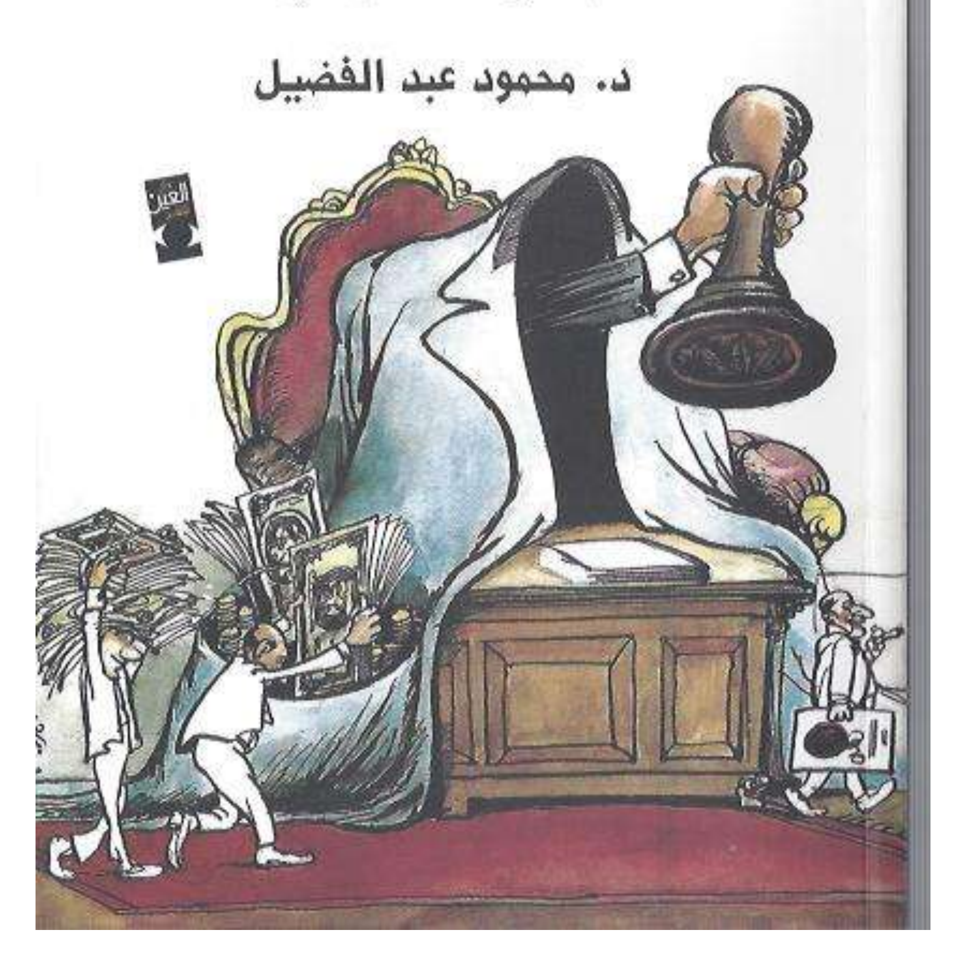
رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

د. محمود عبد الفضيل



رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

رأسمالية المحاسيب
دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

د. محمود عبد الفضيل

الطبعة الأولى / ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م



دار العين للنشر
٩٧ كورنيش النيل، روض الفرج، القاهرة
تليفون: ٢٤٥٨٠٣٦٠، فاكس: ٢٤٥٨٠٩٥٥
www.elainpublishing.com

الغلاف: بسمة صلاح
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٧٨٩٠/ ٢٠١١
I.S.B.N 978 - 977 - 490 - 110 - 1

رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

إعداد

د. محمود عبد الفضيل

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عبد الفضيل، محمود
رأسمالية المحاسيب. دراسة في الاقتصاد الاجتماعي/ اعداد: محمود عبد الفضيل.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١١

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١١٠ ١

١– مصر – الاحوال الاقتصادية.

٢– مصر – الاحوال الاجتماعية.

أ– العنوان.

٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع/ ٧٨٩٠/ ٢٠١١



وقف نابليون طويلًا أمام تمثال أبو الهول متسائلًا:

يا تُرى مـاذا يـدور في بر مصر؟!

وسوف نحاول الإجابة على هذا التساؤل في الصفحات التالية.

"البعض يُطمئنوننا إلى أننا سوف نرى الضوء في نهاية النفق، وقد يُدهِشَهُم أننا سوف نرى النفق بعد بصيص الضوء الذي نراه الآن".

من الأقوال المأثورة للبروفيسور
هانز سنجر
أحد كبار أساتذة التنمية في العالم
حول برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

المحتويات

مقدمة 11
الفصل الاول : بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين 13
الفصل الثاني : الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي" 33
الفصل الثالث : الأثرياء ومجتمعات الصفوة 65
الفصل الرابع : الرأسمالية الجديدة وتكوين المراكز الاحتكارية 75
الفصل الخامس : آليات الفساد 93
الفصل السادس : توزيع الدخل وسياسات الأجور 103
الفصل السابع : الشمال والجنوب في العملية التعليمية 117

مقدمة

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر عشية ثورة 25 يناير. حيث يشير هذا الكتاب في ثناياه إلى عمق التناقضات الموجودة في المجتمع والاقتصاد المصري في كافة جنباته، مع محاولة لتوثيق تلك الأوضاع بأحدث الأدلة الإحصائية المتاحة. ولأنه دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، فقد حاولنا أنْ نرصد أزمة الطبقة الوسطى منذ بداية الألفية الجديدة، وظهور درجة عالية من الثراء الفاحش، وتبلور مجتمعات مغلقة للصفوة حيث يعيشون في حالة انفصام كاملٍ عن المجتمع ومشاكله المعيشية.

كما يلقي الكتاب الضوء على "الرأسمالية الجديدة" التي تكونت منذ التسعينيات، والتي كانت في معظم الأحوال في تطورها ومسارها نوعًا من "رأسمالية المحاسيب"؛ نتيجة صِلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار. وقد نتج عن ذلك تكوين عدد كبير من المراكز الاحتكارية في فروع هامة من النشاط الاقتصادى كما هو مبين في الفصل الرابع. ويشير الفصل الخامس إلى آليات الفساد التي لعبت دورًا هامًا في تعزيز تزاوج الثروة والسلطة في مصر.

ويشير كلٌ من الفصلين السادس والسابع إلى الفجوة الكبيرة في توزيع

الدخول وسياسات الأجور، وفي مسارات "العملية التعليمية ". حيث أدت تلك المظالم والتفاوتات إلى تبلور مطالب ثورة 25 يناير في رفع شعارات: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

الفصل الأول

بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء نظرة إجمالية على أوضاع المجتمع المصري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبادىء ذي بدء لابد من إلقاء نظرة على تطور أعداد السكان في مصر منذ إعداد أول تعداد للسكان (تعداد النفوس) عام 1882 وصولاً إلى آخر التعدادات السكانية (عام 2006)، كما هو مبين في الجدول (1 – 1). إذ ازداد عدد السكان خلال القرن العشرين (1907 – 1996) من 11 مليون نسمة إلى نحو 60 مليون نسمة. وقد بلغت أعلى نسبة زيادة في القرن العشرين 32 % خلال الفترة (1976 – 1986).

جدول (1 – 1)

تطور أعداد السكان في مصر خلال الفترة (1882 – 2006)

سنة التعداد	الفترة المناظرة	عدد السكان (بالمليون)	التغير بين آخر تعدادين
1882	بدء الاحتلال البريطاني لمصر	6.7	–
1897	نهاية القرن الـ19	9.7	% 44.1
1907	بدء يقظة الحركة الوطنية	11.2	% 15.7
1917	عشية ثورة 1919	12.7	% 13.7
1927	غداة ثورة 1919	14.2	% 12.1
1937	بعد إبرام معاهدة 1936	15.9	% 12.3
1947	غداة الحرب العالمية الثانية	19	% 19.1
1960	في بداية الخطة الخمسية الأولى	26.1	% 37.5
1966	عشية حرب 1967	30.1	% 5.3
1976	غداة بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي في مصر	36.6	% 21.8
1986	بعد مرور عشر سنوات على الانفتاح الاقتصادي	48.2	% 31.8
1996	عند نهاية القرن العشرين	59.3	% 22.9
2006	آخر التعدادات	72.8	% 22.7

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويمكن إلقاء نظرة على توزيع أعداد السكان والأُسَر بين الريف والحضر عند منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، على النحو المبين في الجدول (1 – 2).

جدول (1 – 2)

أعداد السكان والأسر ومتوسط عدد أفراد الأسرة في الريف والحضر

(عام 2006)

البيان	العدد	النسبة
أ) أعداد السكان	(بالمليون نسمة)	%
السكان في الحضر السكان في الريف	31.4 41.4	43.1% % 56.9
على مستوى الجمهورية	72.8	% 100
ب) أعداد الأسر	(مليون أسرة)	%
الأسر في الحضر الأسر في الريف	7.8 9.4	45.4% % 54.6
مجموع الأسر	17.3	% 100
ج) متوسط عدد أفراد الأسرة	متوسط عدد أفراد الأسرة (فرد / أسرة)	
في الحضر في الريف	3.95 4.38	
على مستوى الجمهورية	4.18	

المصدر: تعداد السكان لجمهورية مصر العربية 2006

ويلاحظ أنه بالرغم من كل التطورات التي أَلَـمَّتْ بالاقتصاد والمجتمع المصرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ثورة 23 يوليو 1952، مازالت غالبية السكان في مصر تعيش في المناطق الريفية. إذ يبلغ عدد سكان الريف نحو 57 % من جملة السكان (41.41 مليون)، بينما يبلغ عدد السكان في الحضر 43 % من جملة السكان (أي نحو 31.4 مليون نسمة). وينطبق نفس التوزيع تقريبًا على توزيع الأسر ما بين الريف والحضر، إذ يبلغ عدد الأسر في الحضر 7.8 مليون أسرة مقابل 9.4 مليون أسرة تعيش في الريف (55 %)، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة منذ تعداد السكان عام 1966.

بيد أنه يجب التنويه عن أنّ التقسيم التقليدي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مصر لم يعد قائمًا كما كان الحال من قبل. إذ إنه منذ بداية الانفتاح الاقتصادي وبداية موسم الهجرة إلى الخليج (منذ منتصف السبعينات) بدأ يحدث تداخل كبير بين ما هو "ريف" وماهو "مدينة"، إذ تداخلت المناطق الحضرية مع المناطق الريفية. فهناك بعض القرى التي توسّعت، وازداد عدد سكانها إلى نحو 100 ألف نسمة، وأصبح نمط الحياة والبناء فيها يقترب من المناطق الحضرية، أو ما يمكن تسميته "الريف المتمدين". وفي المقابل أدى النزوح الكبير من الأرياف إلى المدن والمراكز الحضرية إلى وجود أشرطة ريفية واسعة داخل كردون المدن، والتي جرى العرف على تسميتها "ريف المدينة".

وتقدر بعض الدراسات السكانية أنه نحو ثلاثة أرباع المصريين يعيشون في مناطق حضرية أو " شبه حضرية "[1].

وإذا انتقلنا إلى التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية بين المدن والقرى، والكفور والنجوع، نجد أنّ الصورة كالآتي عند نهاية عام 2006:

أ) عدد المحافظات 26 محافظة.

ب) عدد المدن 217 مدينة.

ج) عدد الوحدات المحلية القروية 1200 وحدة.

د) عدد القرى التوابع 4671 قرية.

هـ) عدد الكفور والنجوع والعزب نحو27 ألف.

و) إجمالي المناطق العشوائية: 1210 منطقة.

ولإلقاء نظرة على التركيبة الطبقية في المجتمع المصري حسب أقسام المهن عند منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين [راجع جدول (1 – 3)]، نُلاحظ أنّ المطابقة تكون غير دقيقة بين التصنيف المهني، من ناحية والتصنيف الطبقي من ناحية أخرى. ولذا فإنّ المطابقة بين التصنيفين في هذا الجدول تعتبر مجرد محاولة اجتهادية للتسكين الطبقي، حيث قُسِّمَتْ **الطبقة الوسطى** إلى ثلاث شرائح: عليا – وسطى – دنيا. ويبلغ المجموع نحو 12 مليون نسمة.

(1) راجع التقرير الخاص عن مصر في مجلة الإيكونوميست البريطانية، عدد 15 يوليو 2010.

كما تم تقسيم الطبقة العاملة في المناطق الحضرية إلى فئتين: (أ) عمال التشغيل والإنتاج (ب) عمال الخدمات والمهن العادية، وبلغ المجموع نحو 2.3 مليون نسمة.

وبلغت أعداد المزارعين وعمال الزراعة نحو 6 مليون نسمة، وبالتالي بلغ إجمالي الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي (القطاع الرسمي) نحو 20.4 مليون نسمة.

ولكن المفاجأة الكبرى هي أنّ جملة "غير الملتحقين" (أي الذين لا ينتمون للقطاع الإنتاجى الرسمي) بلغ نحو 29.7 مليون شخص.

ويثير تعبير "غير ملتحق" كثيرًا من الإلتباس في بيانات التعداد، خصوصًا أنّ أعدادهم قد تعدّتْ حاجز الـ29 مليونا. وفي تقديرنا أنّ مَنْ يُطلق عليهم "غير ملتحق" هم في حقيقة الأمر غير الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي والحكومي (القطاع الرسمي). وبمعنى آخر، هم إما الأفراد الذين في حالة "بطالة" أو ينتمون إلى ما يطلق عليه "القطاع غير الرسمي" (أو غير النظامي). وتلك ظاهرة هامة تثير الاهتمام حول تركيبة قوة العمل في مصر بين القطاع "النظامي"، والقطاع "غير النظامي" ("الرسمي" و"غير الرسمي").

جدول (1 - 3)

توزيع المشتغلين وفقًا للمهن والمواقع الطبقية (2006)

(15 سنة فأكثر)

تقسيم المهن والفئات الطبقية		2006 الأعداد (بالمليون)	2006 %
الفئات العليا من الطبقة الوسطى	رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	0.95	4.4
الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى	1 –الأخصائيون (أصحاب المهن العلمية)	2.7	12.4
	2 – الفنيون ومساعدو الأخصائيين	1.7	7.8
الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى	1 – القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	0.73	3.4
	2 – العاملون في الخدمات محلات البيع	2.5	11.5
	3 – الحرفيون ومن إليهم	3.3	15.2
أ) جُملة الطبقة الوسطى		11.8	54.7
فئات الطبقة العاملة	1 – عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات، وعمال تجميع مكونات الإنتاج	1.7	7.8
	2 – عمال المهن العادية	1.5	6.9
ب) جُملة الطبقة العاملة		3.2	14.7
ج) المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصين		6.2	28.6
إجمالي الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي (القطاع الرسمي)		21.7	100
د) جملة الذين لا ينتمون للقطاع الرسمي "غير ملتحق"		29.7	

المصدر: تعداد السكان لجمهورية مصر العربية 2006.

وإذا نظرنا إلى الحالة العملية للمشتغلين في الاقتصاد المصرى، يمكن التفرقة بين ثلاث فئات رئيسية من المشتغلين:

1) المشتغلون بأجر.

2) المشتغلون لحسابهم الخاص.

3) المشتغلون لدى الأسر "بدون أجر"

ويوضح الجدول (1 – 4) التوزيع النسبي لهذه الفئات الثلاث، وفقًا لبيانات تعداد 2006، وفقًا للنوع وللحالة العملية. ويُلاحظ أنّ عدد المشتغلين في "القطاع الرسمي" يبلغ نحو 20.4 شخص، وفق بيانات "بحث العمالة بالعينة". وأن الذين "يعملون بالأجر النقدي" يمثلون نحو 62 % من جُملة المشتغلين، بينما كانت نسبة الذين "يعملون لحسابهم الخاص" (ولا يستخدمون أحدًا) في حدود 12 % فقط.

ولكن الظاهرة التي تدعو للاهتمام هي أنّ "نسبة الذين يعملون لدى الأسرة بدون أجر" قد ارتفعت من 10.5 % عام 2002 إلى نحو 13 % عام 2006. بينما انخفض النصيب النسبي لفئة "صاحب عمل ويديره، ويستخدم عمالاً" من 17.6 % عام 2002 إلى 13 % عام 2006. بل لقد انخفض العدد المطلق لهؤلاء من 3.13 مليون شخص عام 2002 إلى 2.7 مليون شخص عام 2006. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين صغار التُجّار وأصحاب الورش خلال الفترة (2002 – 2006)؛ نتيجة المنافسة الضارية مع المتاجر الكبرى وورش الإصلاح

الكبرى، وبالتالي انتقال أعداد كبيرة منهم لـ"فئة العاملين بأجر" أو "الذين يعملون لحسابهم الخاص ولا يستخدمون أحدًا"

جدول رقم (1 – 4)

التوزيع النسبى للمشتغلين وفقًا للحالة العملية

(2006 – 2002)

السنوات / الحالة العملية	2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد (بالمليون)	النسبة	العدد (بالمليون)	النسبة	العدد (بالمليون)	النسبة	العدد (بالمليون)	النسبة	العدد (بالمليون)	النسبة
الإجمالي (بالمليون)	17.8	% 100	18.1	% 100	18.7	% 100	19.3	% 100	20.4	% 100
1 – يعمل بأجر نقدى	10.6	59.9	10.5	57.9	10.5	56.5	11.6	60	12.6	61.8
2 – صاحب عمل ويديره، ويستخدم عمالا	3.13	17.6	3	17.9	3.2	17.3	2.9	14.7	2.7	13.4
3 – يعمل لحسابه، ولا يستخدم أحدًا	2.13	12	2.17	12	2.3	12.2	2.37	12.3	2.3	11.7
4 – يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1.9	10.5	2.2	12.2	2.6	14	2.5	13	2.8	13.1

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "بحث العمالة بالعينة".

وإذا انتقلنا إلى توزيع المنشآت في الاقتصاد المصري طبقًا لفئات عدد المشتغلين، يُلاحظ أنّ الأغلبية العظمى من المنشآت (92 %) هي منشآتٌ صغيرة الحجم أو" متناهية الصغر" تستخدم 1– 4 عامل، بينما المنشآت التي تستخدم من 5 إلى 9 عمال لا تزيد عن 6.2 % من جملة المنشآت. بينما لا تزيد نسبة المنشآت الكبرى التي تستخدم من 100 إلى أقل من 1000 مُشْتَغِلٍ عن ثلاثة آلاف منشأة (أي 0.1 % من إجمالي المنشآت)، مما يدل على غَلَبة الإنتاج السلعي الصغير في الاقتصاد المصري.

جدول (1 - 5)

توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين

(عام 2006)

فئات المشتغلين	العدد (بالآلاف)	%
1 - أقل من 5	2252	% 91.9
5 - أقل من 10	152	6.2
10 - أقل 100	42	1.7
100- أقل من 1000	3	0.1
1000 فأكثر	0.207	0.0
الجملة	2450	% 100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لعام 2006.

ويشير الجدول (1 – 6) إلى عدد المنشآت العاملة والمُغلقة مؤقتًا (عدا الحكومية) طبقًا للكيان القانوني. وفى ضوء بيانات هذا الجدول، يُلاحظ ارتفاع عدد المنشآت الفردية، إذ يبلغ عددها 2.3 مليون منشأة (أي ما يوازي 92 %) من إجمالي المنشآت، وهو ما يُناظر نسبة عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (التي تستخدم من عامل إلى أربعة عمّال)، كما جاء في الجدول (1 – 5). بينما لا تحتل الأشكال القانونية الأخرى سوى نسَبٍ ضئيلة (باستثناء شركات التضامن) التي يبلغ عددها 99 ألف منشأة، أي ما يُشَكِل نحو 4 % فقط من إجمالي المنشآت.

جدول (1 - 6)

عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا (عدا الحكومية) طبقًا للكيان القانوني

(عام 2006)

الكيان القانوني	العدد (بالآلاف)	النسبة %
فردي	2273	91.6
تضامن	99.6	4
واقع	31.6	1.3
توصية بسيطة	6.5	0.2
توصية بالأسهم	1.7	0.1
مسئولية محدودة	3.1	0.1
مساهمة	2	0.7
فرع شركة أجنبية	1.4	0.1
أخرى	46.2	1.9
الإجمالي	2483	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لعام 2006.

ويوضح الجدول (1 – 7) توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية عام 2006، طبقًا لفئات أعداد المشتغلين، إذ يُلاحظ أنّ المشتغلين بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (1– 4) مشتغل، يبلغ نحو 60 % من إجمالي المشتغلين، بينما المنشآت التي تستخدم (5 – 99) مشتغلاً تضم نحو رُبع المشتغلين (25 %). ولا تمثل عمالة المنشآت الكبيرة التي تستخدم 100– 1000 سوى 10.5 % من إجمالي المشتغلين.

جدول (1 – 7)

توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية، طبقًا لفئات أعداد المشتغلين

(عام 2006)

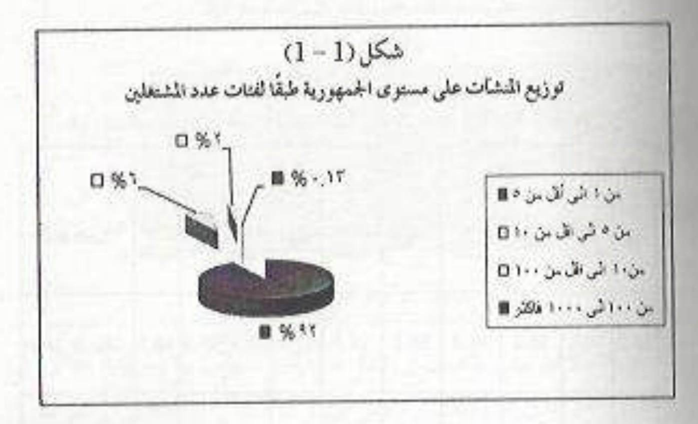
فئات المشتغلين	العدد (بالآلاف)	%
1 – أقل من 5	4242	58.5
5 – أقل من 10	911	12.6
10 – أقل 100	914	12.6
100 – أقل من 1000	763	10.5
1000 فأكثر	423	5.8
الجملة	7253	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت عام 2006.

ولإعطاء صورة أكثر شفافية، يوضح الشكل رقم (1 – 1) توزيع المشتغلين والمنشآت على مستوى الجمهورية، طبقًا لفئات عدد المشتغلين.

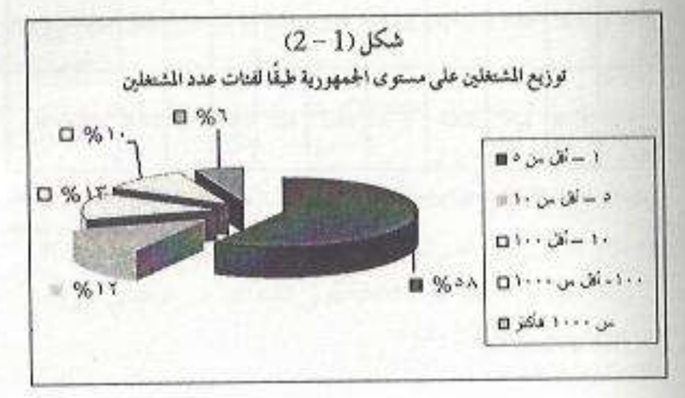
شكل (1 – 1)

توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين



شكل (1 – 2)

توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين



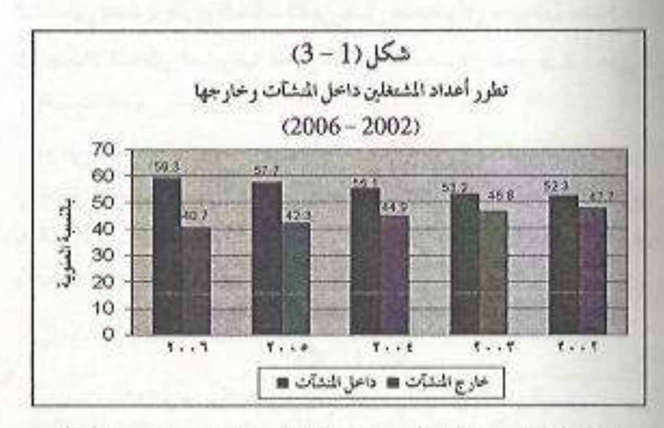
وتشير بيانات الجدول (1 – 8) إلى ظاهرة هامة في الاقتصاد المصري ألا وهي تطور التوزيع النسبي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها.

جدول (1 – 8)

التوزيع النسبي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2002 – 2006)

الحالة العملية	2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد (بالمليون)	%	العدد (بالمليون)	%	العدد (بالمليون)	%	العدد (بالمليون)	%	العدد (بالمليون)	%
داخل المنشآت	10.5	59.3	10.4	57.7	10.3	55.1	10.3	53.2	10.6	52.3
خارج المنشآت	7.3	40.7	7.7	42.3	8.4	44.9	9	46.8	9.8	47.7
الإجمالى	17.8	100	18.1	100	18.7	100	19.3	100	20.4	100

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "بحث العمالة بالعينة". أعداد مختلفة، جمهورية مصر العربية.



شكل (1 – 3)

تطور أعداد المشتغلين داخل المنشآت وخارجها

(2006 – 2002)

ويُلاحظ أنّ عدد المشتغلين داخل المنشآت تذبذب ما بين 59 % من إجمالي المشتغلين عام 2002 ليصل إلى 52.3 % عام 2006، رغم نمو عدد المشتغلين من نحو 18 مليون مشتغل إلى 20.4 مليون مشتغل. بينما تطور عدد العاملين خارج المنشآت (في القطاع غير الرسمي) إلى 48 % من إجمالي المشتغلين عام 2006 (أي نحو نصف قوة العمل تقريبًا) التي تعمل في الاقتصاد المصري.

وهنا تتقاطع وتتماهى ثلاث حلقات رئيسة:

1) الافراد الذين أسماهم تعداد السكان "غير الملتحقين"، أي الذين إما في حالة "بطالة" أو ينشطون اقتصاديًا في القطاع "غير الرسمي"، ويصل عددهم إلى نحو 30 مليونًا.

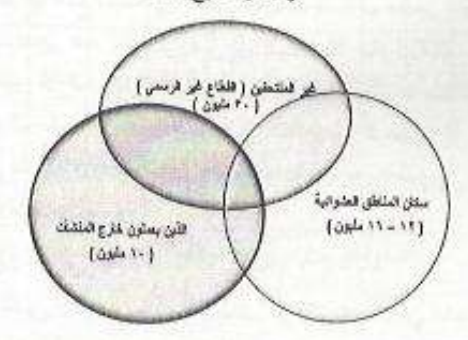
2) الذين يعملون خارج المنشآت الذين يصل عددهم إلى نحو 10 مليون.

3) سكان المناطق العشوائية الذين تصل أعدادهم إلى نحو 12.2 مليون نسمة [1].

وهي حلقات تترابط مع بعضها البعض، وتشكل ما يُسمّى "مثلث البؤس" في مصر. ويُعطي ذلك بدوره مؤشرًا على درجة الازدواجية و"الثنائية" التي يعيشها الاقتصاد المصري، إذ لم يعد الاقتصاد المصري –والمجتمع المصري بالتبعية– اقتصادًا ومجتمعًا واحدًا بل اقتصادَيْنِ ومُجْتَمِعَيْنِ.!

شكل (1 – 4)

التداخل بين سكان المناطق العشوائية وغير الملتحقين بالقطاع الرسمي والعاملين خارج المنشآت



(1) وذلك وفقًا للتقديرات الحكومية، بينما تشير دراسة للبنك الدولي إلى أنّ عدد سكان المناطق العشوائية في مصر قد يصل إلى نحو 16 مليون نسمة، راجع: التقرير الخاص عن مصر في مجلة الإيكونوميست البريطانية، العدد الصادر بتاريخ 15 يوليو 2010.

ومعظم الذين يَنْشَطُون خارج المنشآت عادة ما يتكونون من الفئات التالية [1]:

1 – الباعة الجائلون والسرِّيحة الذين يَهِيمون على وجوههم في الشوارع والأسواق والطرقات.

2 – الأشخاص الذين يؤدون مُخْتَلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات والأفراد.

3 – أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية.

4 – أولئك الذين لم يصنفوا ضمن الخدمات الهامشية التقليدية (مثل: الفعلة والعتَّالين والحمَّالين).

وبالنسبة لسكان المناطق العشوائية الذين يعيشون في قاع المدينة أو ما يُسمى أحيانًا "ريف المدينة" ويعتبرون من " أفقر فقراء المدن "، فإنهم يُعْتَبرون في الكتابات "السيولوجية" الحديثة من المُهَمَّشين في الأرض. وقد جَسَّد فيلم "سارق الفرح" للمخرج المبدع " داوود عبد السيد" حياة هؤلاء المُهَمَّشِيْنَ في المناطق العشوائية، حيث لا يوجد لهم مصدرٌ دائمٌ ومتجددٌ للكسب، فهم خارج " الدورة الإنتاجية " وليس أمامهم سوى تسوّل الرزق تَسولًا! والحياة بالنسبة لهم شقاءٌ دائمٌ أو أحلامٌ مُهَشَّمَةٌ. ورغم كل ذلك فَهُم يسعون بكل الطرق لاختلاس لحظات الفرح اختلاسًا من بين براثن الحياة اليومية القاسية (ولو لحظاتٍ قِصَار)، وبكل الصخب

(1) هذا بالإضافة إلى الذين يقومون بإصلاح السيارات والمعدات في الشوارع والطرقات، والذين يقومون بأعمال إنتاجية وتصنيعية بسيطة في إطار ما يسمى "صناعات بير – السلم".

والضجيج الذي يليق بتلك اللحظة "المُفْرِحة" التي لاتدوم طويلًا، ولا تتكرر كثيرًا.

المناطق العشوائية:

وتتركز العشوائيات في 16 حيًا في القاهرة، وخاصةً في أحياء حلوان والبساتين (دار السلام)، وبعض المناطق العشوائية الأخرى بالقاهرة التي تحمل أسماء تعبر عن النشأة التاريخية الخاصة بها مثل: عِشَش المظلوم، أرض المُهاجرين، عِزْبة الصُفيْح، منطقة العمال، الأمر الذي يشير إلى التوصيف الاجتماعي والاقتصادي لقاطني تلك المناطق.

أما بالنسبة للجيزة، فهي تعتبر المنطقة الحضرية الثانية من حيث كثافة المناطق العشوائية بعد القاهرة، إما على هيئة عِزَب قديمة النشأة، أو في صورة تقسيمات عشوائية جديدة على الأرض الزراعية المتاخمة لحدود الكردون السكني لمدينة الجيزة. ومعظم سكان تلك المناطق العشوائية يتمركزون في "وَرّاق العرب، أرض اللواء، بولاق الدكرور، المُنيب، القصبجي، الحوتية، داير الناحية، ميت عقبة."

ويُلاحظ أنّ مجتمع العشوائيات هنا ينهض على نوع من **الاقتصاد العُرفي** الذي يتّكيء على الأنشطة "غير المنتظمة"، أو "الهامشّية"، أو "الطفيلية". كما أنّ السكان النَشطين اقتصاديًا في إطاره ليس لديهم دخلٌ منتظمٌ أو مأمونٌ، وليس لديهم مساراتٌ مهنيةٌ محددةٌ. وتعاني تلك المناطق العشوائية من تدهورٍ كبيرٍ في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية. مما جعل سكان

تلك المجتمعات عُرضةً للمشاكل البيئية الحادة؛ مما يُشعرهم بهامشيتهم الاجتماعية والثقافية.

وهكذا لم تعد القاهرة تحكي **قصة مدينتين** – على حد تعبير الروائي البريطاني الشهير "تشارلز ديكنز"– بل أصبحت تروي **قصة ثلاث مدن: المدينة العليا** التي تضم الأحياء الراقية وتقطنها الطبقات الميسورة، و**المدينة التقليدية القديمة (الدنيا)** التي تمتد إلى العصور الوسطى، ويفصل بينهما مجرى النيل، ثم تلك **الأحزمة الجديدة العشوائية** التي يمكن أنّ يُطلق عليها "ريف المدينة" التي تقع على أطراف المدينة، وعلى الجانب الآخر من مزلقان السكك الحديدية.

وبالتالي أصبح هناك "ثلاث مدن" توجد جنبًا إلى جنب، وتتعايش بصعوبة في إطار العديد من التَوَتُّرات الاجتماعية والسلوكية، والتناقضات العمرانية.

الفصل الثاني

الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي"

1 – المشاكل المنهجية

لعل المشكلة الأولى التي تواجه الباحث في هذا المجال هي رسم (أو ترسيم) الحدود بين الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى؛ لكي نعرف: "أين تبدأ شريحة وأين تنتهي أخرى؟". ومن الواضح أنّ هذه المسألة لها شقّان:

أ – شِقّ منهجي، يتعلق بطبيعة المعايير التي يتم الاستناد إليها للتصنيف والتدريج، إذ لم يعد من الممكن إجراء التصنيف والتدريج الطبقي بالاستناد إلى معيارٍ وحيد مثل: الدخل والثروة، مستوى التعليم، المكانة الاجتماعية (الحَسَبَ والنَّسَب)، والعلاقة بوسائل الإنتاج. بل غُدْنَا في حاجةٍ إلى معْيار مُرَكّبٍ يشمل كل هذه العناصر.

ب – شِقّ إحصائي، يتعلق بتوافر البيانات المتاحة حول أحجام الفئات

الاقتصادية – الاجتماعية المختلفة عند نقطة زمنية معينة. فعادةً ما تجيء البيانات الإحصائية (وأفضلها بيانات تعدادات السكان) في شكل تصنيف لفئات مهنية غير مُلائمة لأغراض التصنيف الطبقي الدقيق. الأمر الذي يحتاج لعمليات إعادة تصنيف ومواءمة شاقة، حتى نصل إلى صورة تقريبية للأوضاع والمواقع الطبقية المختلفة.

ولذا فإنه رغم بساطة التصنيف الثلاثي المعتاد الذي يُقسِّم المجتمع إلى: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقات شعبية من: عمال وفلاحين، تظل المشاكل المنهجية والإحصائية مشاكل شائكةً حتى يمكن الوصول إلى رسم خريطة طبقية يُعْتَدُّ بها. إذ تظل هناك بالضرورة مشاكل ما يُسمى "بالأشرطة الحدودية" بين الطبقات التي تحتمل التصنيف هنا أو هناك. وهذه الأشرطة قد تضيق، أو تتسع حسب الظرف التاريخي والاجتماعي، ودرجة " السيولة الطبقية " السائدة في مرحلة تاريخية معينة.

ومن هنا ينشأ المفهوم "الضيق" والمفهوم "الواسع" للطبقة.

ورغم أنّ بعض الاقتصاديين الفرنسيين يقولون بأنّ "النقود ليس لها رائحة"!، فإنه يوجد في مصر الآن نوعان من الدخل:

أ – الدخل الدوري القابل للتجدد، المرتبط بأنشطة اقتصادية إنتاجية لها صفة الدورية والديمومة.

ب– الدخل الإضافي (أو الاستثنائي) القائم على الأنشطة غير المتكررة، وهي دخول طارئة تتولد من خلال مجالات "التداول" وليس بالضرورة من خلال عمليات "الإنتاج المتجدد ".

ولذا فإن الفئات الشعبية من الكادحين التي قد تقفز إلى مواقع الطبقة الوسطى، من حيث حجم الدخل، من خلال الحصول على دخلٍ طارئ، واستثنائي، (دون أنّ يتحول ذلك الدخل إلى أصولٍ مادية مُنْتِجَةٍ ومُوَلِّدة للدخل)، تظل فئات ذات وضع مؤقت في إطار الطبقة الوسطى. ولدينا سابقة تاريخية في مصر في هذا الصدد، وهي ظاهرة "القُرنص" أثناء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من دخول استثنائية وبعض السيولة الطبقية المؤقتة التي لم يكتب لها الدوام والاستمرارية..

ولذا عندما نتحدث عن الطبقة الوسطى، يجب الإشارة إلى أنّ تعبير الطبقة الوسطى هو تعبير فضفاض، لأن الطبقة الوسطى ليست طبقة متجانسة، بل متعددة الشرائح والمراتب، ويمكننا على الأقل التفرقة بين ثلاث شرائح أساسية في المدن، والمناطق الحضرية هي:

(أ) الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. وتضم بعض جماعات المكانة: كبار الضباط والمسئولين، والقضاة، وأساتذة الجامعات في كليات: الهندسة والطب والحقوق، والمديرين في شركات القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي، وأرباب المهن الحرة.

(ب) الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى.

وهي عادة ما يُطلق عليها "الطبقة الوسطى الجديدة". وهي تضم المهنيين، والأخصائيين، وكبار الإداريين في الجهاز الحكومي، وفي شركات القطاع الخاص والعام. وهي تعتبر الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق للكلمة.

(ج) الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

وهي تضم ما يُسمى الطبقة الوسطى التقليدية (أو البورجوازية الصغيرة)، في التعريفات الماركسية، وتضم: صغار الموظفين والكَتَبة والحرفيين وأصحاب المحال التجارية والحوانيت الصغيرة.

ويعطي الجدول (2 – 1) صورةً تقريبيةً لأوضاع الشرائح الثلاث للطبقة الوسطى وفق بيانات تعداد السكان لعام 2006 .

جدول (2– 1)

توزيع السكان طبقًا لأقسام المهن والمواقع الطبقية (15 سنة فأكثر)
(بيانات تعداد 2006)

الفئات		الأعداد (بالمليون)	نسبة السكان العاملين بالمهنة لإجمالي العاملين بجميع المهن في الطبقة %
أ) الفئات العليا من الطبقة الوسطى	رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين، وآخرون.	0.95	% 8
ب) الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى	1– الأخصائيون وأرباب المهن العلمية.	2.7	% 22.7
	2– الفنيون ومساعدو الأخصائيين، وآخرون.	1.7	% 14.4
ج) الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى	1– الكتبة.	0.73	% 6.1
	2– الحرفيون ومن يليهم.	3.3	% 27.9
	3– العاملون في الخدمات والمحلات والأسواق.	2.5	% 21.2
جملة أفراد الطبقة الوسطى		11.8	% 100
د) فئات الطبقة العاملة	1– عمال تشغيل المصانع ومُشغلي الماكينات.	1.7	% 53
-	2– عمال المهن العادية.	1.5	% 47
جملة أفراد الطبقة العاملة		3.2	% 100

المصدر: بيانات تعداد السكان لعام 2006.

ولكل شريحة من تلك الشرائح سلوكها الاجتماعي، ونمط إنفاقها الاستهلاكي والادخاري المتميز. والشريحة الدنيا غالبًا ما تكون شريحة مضغوطةً اجتماعيًا واقتصاديًا، وتَكِدُّ وتكافح جاهدةً لكي لا تتدهور أوضاعها المعيشية؛ لأنها -دومًا- مُهَدَّدَةٌ بالإفقار النسبي. وعلى العكس من ذلك، نجد أنّ الشريحة العليا من الطبقة الوسطى تعيش في بَحْبُوحَة من العيش، وتحاول اللُّحاق بأنماط معيشة وحياة الطبقة العليا، عن طريق التقليد أو ما يُسمّى في علم الاقتصاد "أثر المشاهدة" (Demonstration Effect). وينعكس ذلك بشكلٍ خاص في أسلوب اقتناء السيارات ودور السكن والسِّلَع المُعَمِّرة عمومًا كما هو موضح في الجدول (2 – 2).

جدول (2 – 2)

التباينات في نسبة إمتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (عام 2008)

الأجهزة	نسبة امتلاك الأسر %
1) ثلاجة	91.2
2) تليفزيون ملون	88.2
3) غسالة ملابس عادية	78.3
4) راديو مُسَجِّل	73.7
5) دش / وصلة	70.3
6) غسالة ملابس أتوماتيك	21.9
7) كمبيوتر / لاب توب	13.7
8) فيديو / دي في دي	7.7
9) تكييف	4.2
10) ديب فريزر	3.7

المصدر: تعداد السكان (عام 2006).

وتجيء **الشريحة الوسطى** من الطبقة الوسطى، لتكون الممثلة الحقيقية لما يطلق عليه الطبقة الوسطى في الكتابات الدارجة. ويتكون معظمها من المهنيين والموظفين ذوي الدرجات العليا وأرباب المهن الحرة، ومعظمهم ممن كان يُطلق عليهم **الجبرتي "مساتير الناس"**. وهي الشريحة التي تكافح طوال الوقت للحفاظ على مكانتها ومستوى معيشتها، من حيث مستوى السكن اللّائق، والتعليم الجيد، والتمتع بالحد الأدنى من طيبات الحياة.

2 – ظاهرة الصرع الطبقي

جرت العادة في الكتابات المتأثرة بالتحليل الماركسي على التركيز على قضايا الصراع الطبقي في العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، ولكن مايهمنا هنا هو التركيز على ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بـ**"الصرع الطبقي"** الذي انتاب الفئات الوسطى في المجتمع المصري منذ بداية عصر الانفتاح في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبدء موسم الهجرة إلى الخليج.

وفي ظل التصنيف السابق، نكاد نَلْحظ أنّ ظاهرة **"الصرع الطبقي"** قد أصابت أفراد الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الذين يسعون دائمًا لتغيير جلدهم الطبقي عن طريق التفاخر بالتمتع بآخر صيحات مجتمع الاستهلاك الحديث، ومنجزاته التكنولوجية. وينعكس ذلك في المغالاة في الاستهلاك كما هو واضح في حالة اقتناء السيارات الفارهة مثل: (Bassat, BMW, Mercedes) وغيرها من السيارات غالية الثمن، مقارنةً بالسيارات التي يمتلكها أفراد الشريحة الوسطى مثل: "التويوتا،

وميتسوبيشي، وهيونداى". كما يتجلّى ذلك في مجال اقتناء الأجهزة الإليكترونية الحديثة مثل: play station, I- phone، وأحدث موديلات التليفون المحمول مثل: (Black Berry)، والحواسب المحمولة، وأجهزة التكييف المستوردة.

إطار (2 – 1)

170 ألف حجم مبيعات السيارات عام 2006

كشف تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حول سوق السيارات في مصر أنّ السنوات الأخيرة شَهِدت طفرة في الطلب على السيارات الخاصة في مصر، حيث بلغت مبيعاتها عام 2006 نحو 6.170 ألف سيارة مقابل نحو 67.3 ألف سيارة عام 2002 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 153.5 %.

وفي المقابل انخرط أفراد وعائلات الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى في مجتمع الاستهلاك هذا بدرجة أقل في حدود دخولهم الإضافية والمتغيرة، وفي ضوء مدخراتهم التي كوّنوها أثناء رحلة الهجرة إلى الخليج.

ويكاد يقتصر استهلاك تلك الشريحة بعد إشباع ضرورات الحياة الرئيسة، على: شراء السلع المعمرة الرئيسية، وأجهزة التكييف المحلية،

والحواسب وأجهزة التليفون المحمول، دون تكوين هوامش ادخارية تذكر سوى الإعداد لزواج الأبناء.

ويشير الجدول (2 – 3) إلى توزيع الأسر طبقًا لوسائل الانتقال المملوكة بمحافظات جمهورية مصر العربية (بين سيارة ملاكي وموتسيكل ودراجة) طبقًا لتعداد عام 2006 .[1]

وتشير تلك الإحصائية إلى أنّ عدد الأسر التي تمتلك سيارة ملاكي تمثل 867 ألف أسرة (أي نحو 22.7 % من إجمالى أسر الجمهورية)، ومعظمهم ينتمون للطبقة العليا والشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى. ولحسن الحظ توجد بعض البيانات التي تلقي ضوءًا على التوزيع العُمري للمركبات الخاصة في مصر، وفقًا لسنة الصنع، كما هو مبين في الجدول – (2 – 3) وفي الشكل (2 – 1).

جدول (2 – 3)

التوزيع النسبي للمركبات الخاصة وفقًا لسنة الصنع

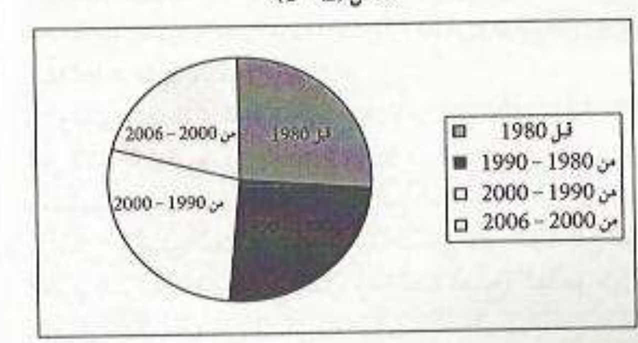
سنة الصنع	التوزيع النسبي للمركبات
1) قبل 1980	% 26
2) من 1980 – 1990	% 25
3) من 1990 – 2000	% 27
4) من 2000 – 2006	% 20

المصدر: بيانات الإدارة العامة للمرور، كما جاءت في تقرير سوق السيارات، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2007 – 2008).

(1) المصدر: تعداد السكان لعام 2006.

وكما هو واضح من الجدول (2 – 3) أنّ نحو ثلاثة أرباع السيارات الملاكي في مصر هي سيارات حديثة نسبيًا تعود إلى ما بعد عام 1980.

شكل (2 – 1)



المصدر: كما في الجدول السابق.

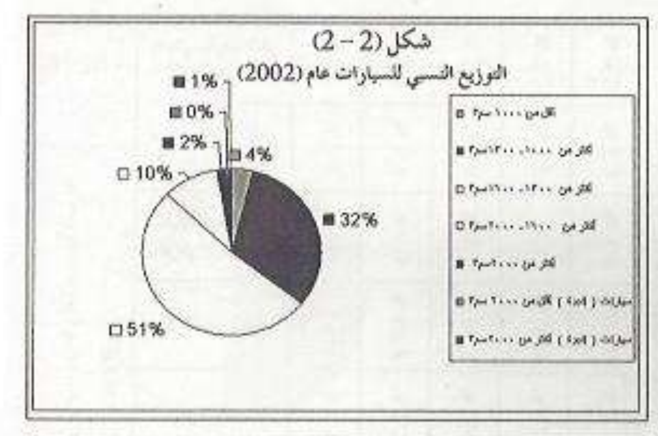
وتشير بيانات معلومات مجلس سوق السيارات (Egypt AMIC) إلى تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب، موزعة وفقًا لسعتها اللترية خلال الفترة: 2002 – 2006، كما هو موضح في الجدول (2 – 4):

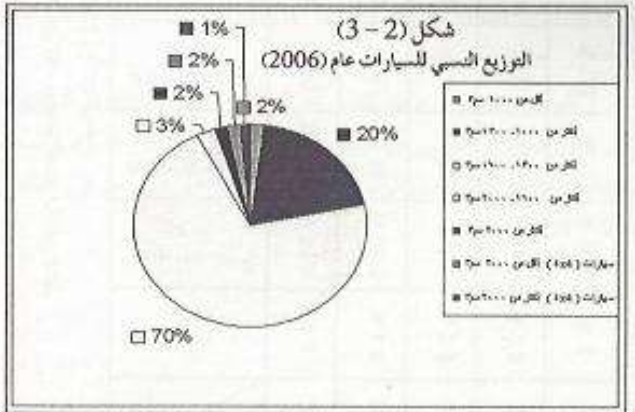
جدول (2 – 4)

تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب موزعة وفقًا لسعتها اللترية خلال الفترة (2002 – 2006)

الفئات / السنوات	أقل من 1000 سم³	أكثر من 1000 – 1300سم³	أكثر من 1300 – 1600سم³	أكثر من 1600 – 2000سم³	أكثر من 2000سم³	إجمالي السيارات العادية	سيارات الدفع الرباعي أقل من 2000 سم³	سيارات الدفع الرباعي أكثر من 2000سم³	إجمالي سيارات الدفع الرباعي
2002	% 4	% 31.5	% 51.6	% 10	% 1.9	% 99	% 0.4	% 0.6	% 1.0
2003	% 1.8	% 30.5	% 58	% 5	% 2.5	% 97.8	% 1.5	% 0.7	% 2.9
2004	% 2.5	% 27	% 61.2	% 4	% 2.0	% 96.7	% 2.5	% 0.8	% 3.3
2005	% 2.5	% 18.9	% 72.5	% 2	% 1.9	% 96.8	% 2	% 1.2	% 3.2
2006	% 2	% 19.6	% 71	% 2.5	% 1.9	% 97.0	% 1.7	% 1.3	% 3.0

المصدر: بناءً على معلومات سوق السيارات (AMIC)، تقرير سوق السيارات، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2007 - 2008).





المصدر: المرجع السابق.

ويُلاحظ أنّ هناك تحولًا واضحًا في نمط مبيعات السيارات الجديدة خلال السنوات القليلة الماضية، يتمثل في تراجع مبيعات السيارات ذات السعات الصغيرة (أقل من1300سم^3) وذات السعات الكبيرة (أكثر من 1600سم^3) لصالح السيارات ذات السعات المتوسطة (أكثر من 1300 – 1600سم^3)، مما يدل على ارتفاع مشتريات أفراد الشريحة المتوسطة من الطبقة "الوسطى" من السيارات الخاصة؛ نتيجة الزيادة في القروض الميسرة التي تمنحها البنوك لشراء السيارات الملاكي من خلال التوسع في قروض التجزئة المصرفية (Retail Banking).

ومن الواضح أنّ الفترة بدءًا من عام 2002 شهدت طفرة في الطلب على السيارات الخاصة في مصر، وهو ما انعكس على ارتفاع المبيعات، لتصل إلى حوالى 171 ألف سيارة عام 2006 مقابل حوالي 67 ألف سيارة عام 2002. كذلك يُلاحظ ارتفاع رصيد عدد السيارات الملاكي من حوالي 330 ألف سيارة في بداية الثمانينيات إلى نحو مليون سيارة عام 2006 / 2007.

ومن ناحية أخرى، يُلاحظ ارتفاع أعداد السيارات "ذات الدفع الرباعي" (الـ 4×4) التي ارتفعت نسبتها من جملة السيارات الخاصة من 1 % عام 2002 إلى 3 % عام 2006، كما هو مبين في الجدول (2 – 4). الأمر الذي سَبَّبَ اختناقات وارتباكات مرورية كبيرة في القاهرة الكبرى، حيث يتركز فيها نحو 58 % من عدد السيارات الخاصة المُرَخَّصة وفقًا لبيانات عام 2006 / 2007 (1).

(1) راجع تقرير السيارات في مصر ... أرقام وحقائق، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة 2007 – 2008).

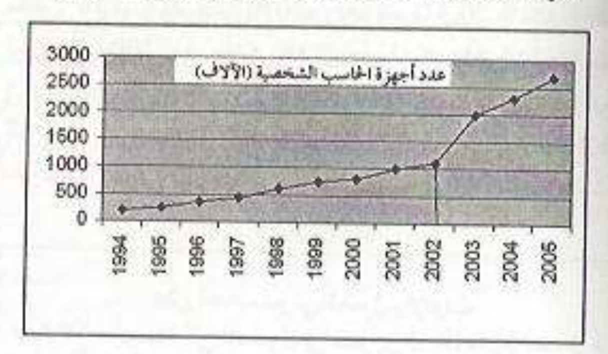
كما نُلاحظ أنّ هناك آلاف الأسر التي تمتلك سيارتين (أو ثلاث) من السيارات الملاكي.

وحول تطور عدد أجهزة الحاسوب الشخصية، وتطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة 1994– 2007، يُلاحظ أنه حدث تسريع (Acceleration) في امتلاك أجهزة الحاسوب الشخصية بدءًا من عام 2002؛ نظرًا لدخول أعداد كبيرة من "الشريحة الوسطى" من الطبقة الوسطى لشراء تلك الأجهزة (راجع الشكل (2 – 4)).

ويشير الشكل (2 – 5) إلى أنّ الفترة ما بين (2000 – 2004) قد شَكّلت نقلةً نوعيةً في عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول في مصر، ولكن القفزة الكبرى جاءت بدءًا من عام 2004 كما هو الحال في حالة الحواسب الشخصية، نتيجة دخول فئات عديدة من الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والفئات الشعبية في سوق "الهاتف المحمول" عن طريق "كروت الشحن" التي تصل إلى نحو 80 % من اشتراكات المحمول.

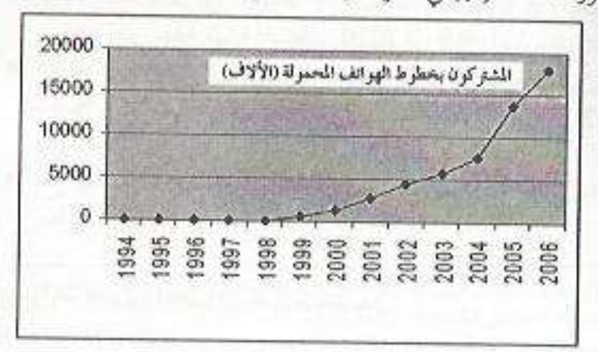
شكل (2 – 4)

تطور أعداد أجهزة الحاسب الشخصية خلال الفترة (1994 – 2007)



شكل (2 – 5)

تطور أعداد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة (1994 – 2007)



وتشير أحدث إحصائيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أنّ مشتركي **الهاتف المحمول** في مصر قد وصل إلى نحو 60 مليون مشترك عند نهاية أغسطس 2010، بزيادة قدرها 20.3 % مقارنة بنفس الفترة عام 2009. وفي مقابل ذلك تَرَاجَعَ **مُشتركي الخطوط الأرضية** بنسبة 5 %، ليصل عددهم حتى نهاية أغسطس 2010 نحو 9.9 مليون مشترك. كما ازداد عدد **مشتركي الإنترنت** عام 2010 بنسبة تصل إلى 43 %، مقارنةً بنفس الفترة عام 2009، كما هو موضح في الإطار (2 – 2).

إطار (2 – 2)

تطور أعداد مشتركي المحمول والإنترنت

- ارتفع عدد مشتركي المحمول في مصر إلى 60.2 مليون مشترك في نهاية شهر أغسطس 2010 بزيادة قدرها 20.3 %، مقارنةً بنفس الفترة عام 2009.
- تراجع عدد مشتركي الخطوط الأرضية الثابتة بنسبة 5 %، ليصل عددهم حتى نهاية نهاية أغسطس 2010 إلى 9.9 مليون مشترك.
- زاد عدد مشتركي الإنترنت في مصر عام 2010 بنسبة تصل إلى 43 %، مقارنةً بنفس الفترة عام 2009، إذ ارتفع العدد إلى 22.1 مليون مشترك.
- بلغ عدد خطوط المحمول مجهولة المصدر ما يقرب من 2 مليون خط.

المصدر: إحصائيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويكاد يكون كل أفراد الطبقة الوسطى في مصر، على اختلاف شرائحها، تمتلك أجهزة تليفزيون. إذ زادت نسبة الأسر التي تمتلك "تليفزيون" في مصر من 77.2 % في مايو 2008، لتصل في يناير 2010 إلى 88.3 % من إجمالي الأسر. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة الأسر التي امتلكت **أجهزة استقبال (الدش / الوصلة)** من 48.9 % في مايو 2008، لتصل إلى 69.8 % في يناير 2010 [1] كما هو موضح في الشكلين (2 – 6)، (2 – 7).

(1) المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التليفزيون المصري ...... خمسون عامًا على التليفزيون (2010).

شكل رقم (2– 6)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية، يناير 2010.

شكل رقم (2 – 7)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية، يناير 2010.

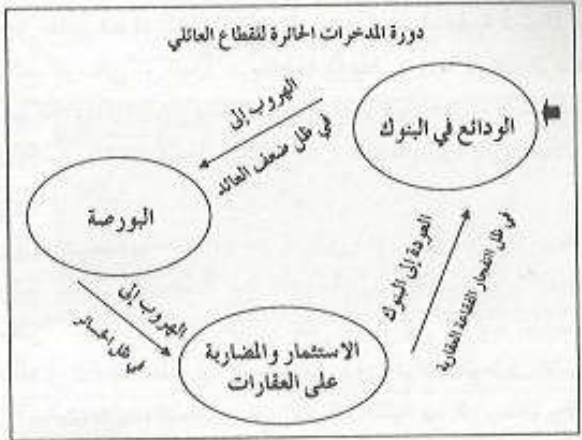
الطبقة الوسطى: أسلوب الحيازة والاستثمارات في الأصول العقارية

لعل فئات الطبقة الوسطى التي لديها هوامش ادخارية معقولة هي الشرائح "الوسطى" و"العليا" من الطبقة الوسطى، بينما الفئات الوسطى "الدنيا" تكاد تكون ليس لها طاقة ادخارية تذكر، بل تعاني دومًا من وجود عجزٍ دائم في ميزانية الأسرة، وبالتالي تكون هوامشها الادخارية بالسالب، وتعيش على الاستدانة من شهرٍ إلى شهر.

ولا شك أنّ الهوامش الادخارية (الميل الحدي للإدخار) من دخول الشرائح "العليا" أكبر بكثير من الميل الحدي للادخار لدى "الشرائح الوسطى". ولكن تلك المدخرات تظل حائرة بين الأوعية الادخارية المختلفة في الاقتصاد المصري: الودائع المصرفية، وشركات توظيف الأموال (في الثمانينيات)، والاستثمار في الأوراق المالية في البورصة، واقتناء السيارات والعقارات.

ويوضح الشكل (2 – 8) دورة المدخرات الحائرة للشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى بين البنوك والبورصة والعقارات. ولأن تلك الفئات تبحث عن تعظيم الثروة والعائد على مدخراتها، فقد اتجهت في السنوات الأخيرة بشكلٍ مكثفٍ إلى اقتناء العقارات، باعتبارها مخزنًا للقيمة، ومحلًا للمضاربة، بعدَ أنّ أصيبت بخيبة أمل من المضاربة على الأوراق المالية في البورصة، حيث أُصيب صغار المستثمرين بخسائرٍ وخيبة أملٍ كبيرة.

شكل (2 – 8)



وينقسم الطلب على العقارات (مثل الطلب على النقود عند "كينز") إلى:

1) الطلب على العقارات لأغراض السكن والحيازة (طلب المعاملات).

2) الطلب على العقارات لأغراض الاحتياط (للأبناء).

3) الطلب على العقارات لأغراض المضاربة. وهي النمط السائد لدى الطبقة العليا و"الشريحة العليا" من الطبقة الوسطى.

وتشير بيانات تعداد السكان لعام 2006 إلى التوزيع النسبي للوحدات العقارية، حيث جاءت الشقق في المقدمة بإجمالي 17.4 مليون شقة عام2006 (أي حوالي 62.6 % من إجمالي الوحدات العقارية) مقارنةً

بـ 9.5 مليون في تعداد عام 1996. وقد بلغ عدد الشقق في المناطق الحضرية 10.3 مليون شقة، مقابل 7.1 مليون شقة في المناطق الريفية، في حين تتركز الوحدات العقارية من نوع مبنى بأكمله في المناطق الريفية، بإجمالي 3.7 مليون وحدة مقابل 722 ألف وحدة في المناطق الحضرية[1]، وذلك نظرًا لأن مساكن التمليك تعتبر النمط السائد تاريخيًا في المناطق الريفية في مصر.

وتبلغ نسبة الأسر التي تسكن الشقق (وفقًا لبيانات تعداد 2006) نحو 70 % من جملة الأسر، ويبلغ عدد الأسر التي تسكن فيلا (أو منزلاً بأكمله) نحو مليون أسرة (928 ألف أسرة). بينما يبلغ عدد الأسر التي تسكن غرفة مستقلة أو أكثر نحو 357 ألف أسرة. وهناك نحو 323 ألف أسرة تسكن في عشة أو خيمة.

ووفقًا لنتائج مسح العقد الاجتماعي الذي أُجْرِيَ عام 2005، فقد كان توزيع أُسَرِ العينة وفقًا لنوع حيازة المسكن الذي يقيمون به على النحو التالي، راجع جدول (2 – 5).

أ- نحو 70 % من إجمالي أسر العينة لديهم مسكن تمليك، وحوالي 6.6 % لديهم مسكن ملك مشترك.

ب- نحو 15.7 % يقيمون في منازل بنظام الإيجار القديم، بينما لا تتعدّ نسبة الأسر في المنازل بنظام الإيجار الجديد سوى 5.7 %، مما يدل على انكماش، وتراجع سوق الإيجارات القديمة والجديدة على السواء في

(1) انظر تقرير سوق العقارات في مصر، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة 2007).

المناطق الحضرية. وهذا يعتبر تطور هام بالنسبة لما كان عليه الحال قبل الثمانينيات. بينما تسكن نسبة ضئيلة من الأسر في مسكنٍ تابع لجهة العمل (0.2 %) من إجمالي أسر العينة، ويشكل إيجار المفروش نسبةً ضئيلة لا تزيد عن 0.1 % من إجمالي أسر العينة.

وللأسف لا توجد بيانات إحصائية يُعتمد عليها حول ملكية شاليهات وبيوت الساحل الشمالي، التي يمتلكها أفراد " الشريحة العليا " من الطبقة الوسطى بالإضافة إلى عِلْيَة القوم من أفراد الطبقة العليا الذين أصبح لهم قصورٌ في مناطق وقرى محددة من الساحل الشمالي، كما سوف نشير إلى ذلك لاحقًا.

جدول رقم (2 – 5)

توزيع الأسر المصرية وفقًا لنوع حيازة المسكن

من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي (عام 2005)

نوع الحيازة	النسبة (%)
ملك	69.9
إيجار قديم	15.7
ملك مشترك	6.6
إيجار جديد	5.7
تابع لجهة العمل	0.2
إيجار مفروش	0.1
هبة	0.1
أخرى	1.7
الإجمالي	100

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مسح العقد الاجتماعي 2005.

الطبقة الوسطى: طبقة رخوة سياسيًا

يناقش هذا القسم مدى فاعلية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، وحدود حركتها المجتمعية بدءًا من منتصف السبعينيات، وهل الآمال التي تحدث عنها " محمد عمر"[1] في مطلع القرن الماضي مازالت مُعَلَّقَةً عليها في مطلع القرن الحالي؟!

والمتأمل في التاريخ المصري الحديث منذ بداية القرن العشرين، يكتشف أنّ الطبقة الوسطى – على تنوع شرائحها ومراتبها – قد شكلت العمود الفقري لحركة المجتمع المصري السياسية والفكرية منذ ثورة 1919، ومرورًا بثورة 1952. فلقد شكلت تلك "الفئات الوسطى" الوعاء الرئيسي للحركة السياسية، والتنظيمات الحزبية المصرية، والنقابات المهنية. ومن بين صفوفها انحدر أهم المفكرين والكتاب والفنانين: "طه حسين، وعباس العقاد. وأحمد أمين، وتوفيق الحكيم، ومحمد مندور، ولويس عوض، ومحمد حسنين هيكل، وأحمد بهاء الدين"، وآلاف غيرهم. وهي ذات الفئات التي ملأت " الشارع السياسي " جَلَبةً وضجيجًا غَداة الحرب العالمية الثانية، بما نالته من حظ طيب من التعليم والوعي السياسي، وما تتمتع به من وقت فراغ يسمح لها بالحركة، والحضور السياسي والحيوية الفكرية.

(1) وصف "محمد عمر" أفراد الطبقة الوسطى في مُؤلَّفه "حاضر المصريين، وسِرُّ تأخرهم" الذي نُشر في مطلع القرن العشرين (1902) بأنهم: "هؤلاء في الحقيقة هم زهرة الأمة........ وهم المُعَوَّل عليهم في الحقيقة لارتقاء الأمة وتهذيبها وتعليمها".

وبدءًا من منتصف السبعينيات، بدأت الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى تعاني من ثلاث مشاكل متزامنة:

1 – الإنهاك المادي والمعنوي؛ نتيجة تدهور موقعها النسبي في مجال الكسب، ولجوء أفرادها إلى أعمال إضافية وتعدد الوظائف، مما أدى إلى إنهاكها ماديًا ومعنويًا، وقضى على أي وقتٍ للفراغ.

2 – بداية موسم الهجرة إلى الخليج، منذ نهاية السبعينيات، وما ترتب عليه من تغير في المفاهيم ونظام القيم، والحياة وضعف الارتباط بمشاكل الوطن، نتيجة أنّ "طريق الخلاص" لم يعد مرتبطًا بالنضال والعمل داخل المجتمع المصري، بل في السعي للحصول على "عقد عمل" في إحدى بلدان الخليج أو ليبيا أو العراق.

3– توغل العولمة في بلدان العالم الثالث بدءًا من أوائل التسعينيات (بما فيها مصر) وقد أدى ذلك إلى انخراط أعداد مهمة من الخريجين الجدد، ومن ذوي المهارات من أفراد الطبقة الوسّطى في مسيرة العولمة وقيمها. تلك العناصر التي كانت في الماضي وقودًا للحركة الوطنية، وعنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية والحركة الوطنية.

وقد نتج عن تلك المؤثرات الثلاث نوعٌ من الازدواجية في المواقف الاجتماعية والسياسية لشرائح الطبقة الوسطى: "الوسطى" و"العليا"؛ نتيجة التباين في المصالح والنظرة إلى المستقبل؛ مما أدى إلى تفككها على النحو الذي أشار إليه الدكتور "عبد الباسط عبد المعطي" [1].

(1) راجع د. عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطى المصرية: من القصير إلى التحرير (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2006)، ص 81.

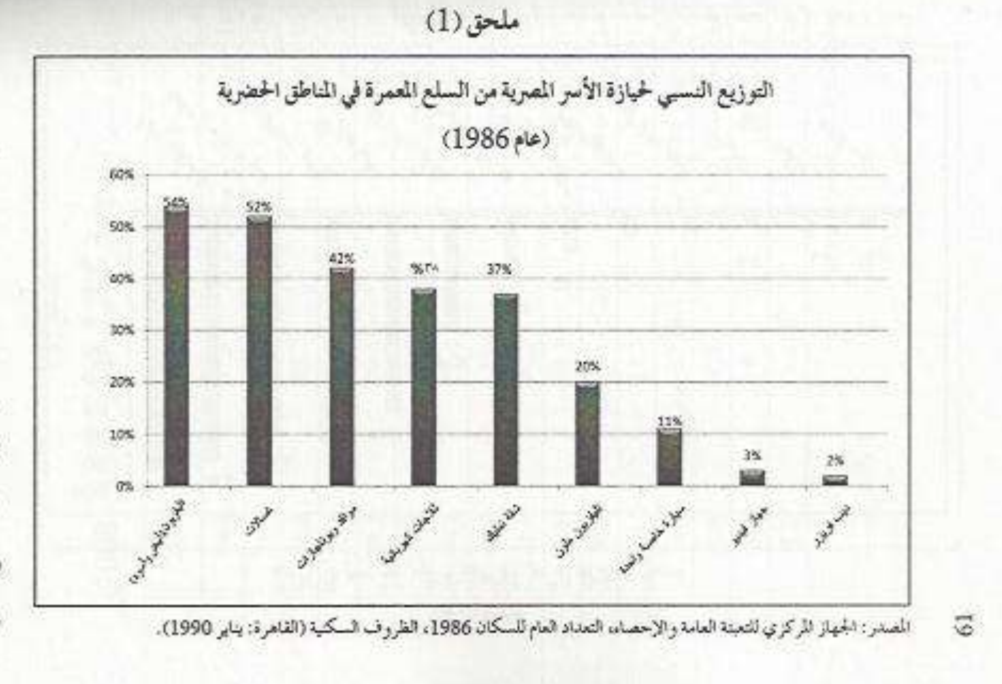
وقد أدى هذا بدوره إلى انعدام التجانس (Cohesion) بين الشرائح الثلاث المكونة للطبقة الوسطى في مصر، وبالتالي أُضْعِفَتْ فاعليتها السياسية وقدرتها على ممارسة العمل السياسي في رحاب المجتمع المدني، كما كان عليه الحال خلال الفترة (1920– 1950). واكتفى أفراد الطبقة الوسطى بالاشمئناط والثرثرة في النوادي والمنتديات، والجلسات الخاصة. هذا بينما تعرضت "الشرائح الدنيا" من الطبقة الوسطى من صغار الموظفين، وصغار التجار والحرفيين إلى ضغوط اقتصادية خانقة، وتهديد لاستقرار وضعها الطبقي؛ أفقدها كل القدرة على المقاومة والتفاعل المجتمعي [1].

ولكن المفاجأة التاريخية الكبرى، كان الدور الذي لعبه شباب الطبقة الوسطى، المتعلمة تعليمًا راقيًا والمرتبطة بأدوات الاتصال الحديثة، في تفجير ثورة 25 يناير المجيدة، التي فجّرت مخزون الوطنية والطموح الديمقراطي لدى الجماهير المصرية.

(1) مثال ذلك تلك الضغوط التي تعرض لها صغار التجار وأصحاب المحال التجارية (مثل: البقالين) من المنافسة الضارية من سلاسل السوبر ماركت الكبرى المحلية مثل: أبوذكري، والهواري، وفتح الله، أو الأجنبية مثل: "مترو". أو الحرفيين الذين بدؤوا يواجهون منافسة ضاريةً من المصانع الحديثة للملابس والحدائد وتوكيلات إصلاح السيارات.
– انظر في ذلك د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص101.

ملاحق الفصل الثاني

ملحق (1)



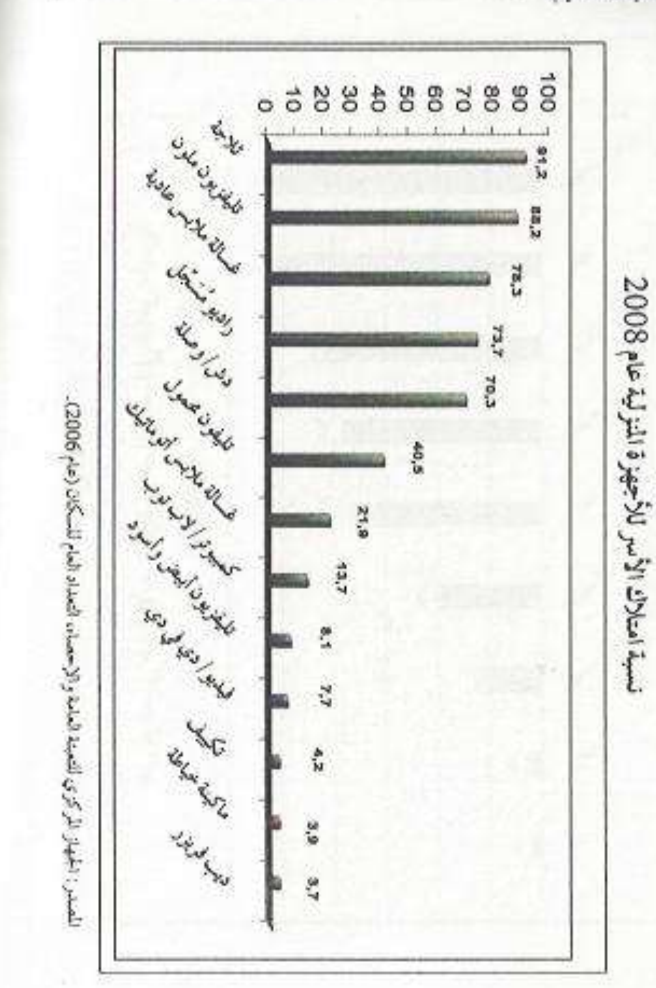
التوزيع النسبي لحيازة الأسر المصرية من السلع المعمرة في المناطق الحضرية

(عام 1986)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان 1986، الظروف السكنية (القاهرة: يناير 1990).

ملحق (2)

نسبة امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية عام 2008



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان (عام 2006).

ملحق (3)

تطور نسب امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (2005 – 2008)

الأجهزة	2005	2008
1) تليفزيون (ملون أو أبيض وأسود)	92.8	94.7
2) مروحة كهربائية	87.3	91.5
3) ثلاجة	85.7	91.2
4) راديو بمسجل	84.8	73.7
5) غسالة ملابس	79.6	78.3
6) تلفزيون ملون	78.2	88.2
7) سخان مياه	36.4	40.2
8) تليفون محمول	25	40.5
9) غسالة ملابس أتوماتيك	20.9	21.9
10) تلفزيون أبيض وأسود	19.3	8.1
11) دش / وصلة	15.3 (دش فقط)	70.3
12) فيديو	12.2	7.7 (فيديو / دي في دي)
13) كمبيوتر / لاب توب	10.5 (كمبيوتر)	13.7
14) ماكينة خياطة	7.8	3.9
15) ديب فريزر	6	3.7
16) تكييف	3.6	4.2

المصدر: المسح السكاني الصحي، أعداد متفرقة.

ملحق (4)

توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مسكن الأسرة بمحافظات الجمهورية، طبقًا لتعداد سكان عام 2006.

المحافظات		القاهرة				الإسكندرية				إجمالي الجمهورية			
		أسر	نسبة الأسر	أفراد	نسبة لأفراد	أسر	نسبة الأسر	أفراد	نسبة الأفراد	أسر	نسبة الأسر	أفراد	نسبة الأفراد
نوع المسكن	شقة	1605398	% 90.02	6043750	% 90.37	971677	% 90.68	3687690	89.96 %	12026508	% 69.56	48478486	67.01 %
	أكثر من شقة	11326	% 0.64	48396	% 0.72	4643	% 0.43	20328	% 0.5	188017	% 1.09	877367	% 1.21
	فيلا أو منزل بأكمله	25308	% 1.42	110256	% 1.65	43501	% 4.06	207492	% 5.06	927648	% 5.37	4387182	% 6.06
	بيت ريفي بأكمله	6021	% 0.35	27880	% 0.42	5457	% 0.51	25631	% 0.63	2735593	% 15.82	13170541	% 18.2
	حجرة أو أكثر في وحدة سكنية	61142	% 3.43	207177	% 3.10	22086	% 2.06	76878	% 1.88	1007583	% 5.83	3965416	% 5.48
	غرفة مستقلة أو أكثر	69454	% 3.89	233699	% 3.49	23293	% 2.17	77916	% 1.9	357263	% 2.07	1279558	% 1.77
	عشة أو خيمة	1315	% 0.07	4936	% 0.07	275	% 0.03	1013	% 0.02	32251	% 0.19	133882	% 0.19
	حوش مدفن	2231	% 0.13	8300	% 0.12	49	% 0.0	205	% 0.01	2763	% 0.02	10465	% 0.01
	أخرى	960	% 0.05	3567	% 0.05	601	% 0.06	2195	% 0.05	11673	% 0.07	46222	% 0.06
	غير مبين	0	% 0.0	0	% 0.0	0	% 0.0	0	% 0.0	0	0.0%	0	% 0.00
الإجمالي		1783335	% 100	6687961	% 100	1071582	% 100	4099348	% 100	17289299	% 100	72349119	% 100

المصدر: تعداد السكان عام (2006).

الفصل الثالث

الأثرياء ومجتمعات الصفوة

يتكون أفراد "الطبقة العليا" الأثرياء من:

1) كبار رجال الأعمال.

2) المقاولون وكبار التجار.

3) كبار أرباب المهن الحرة من محامين وأطباء ومهندسين استشاريين.

4) عناصر الإدارة العليا وكبار المهنيين في شركات القطاع الخاص والقطاع المصرفي.

ويقدر بعض الخبراء أنّ الدخل السنوي لتلك الفئات لا يقل في المتوسط عن 3 مليون جنيه مصري في السنة. وهي فئاتٌ لها نمطها المعيشي المتميز من حيث: أنماط السكن والتعليم والتسوق والترفيه. بل إن بعضها يتجمّع في مناطق محددة من القاهرة الكبرى مثل: التجمع الخامس والمنتجعات

على طول طريق مصر– الإسكندرية الصحراوي، وبعض مناطق محافظة أكتوبر، ومنطقة المنصورية (كسكن غير رئيسي).

وفي تقديرنا أنّ عدد الأسر الثرية في مصر التي تنتمي إلى "الطبقة العليا" يصل نحو 750 ألف أسرة (أي نحو 4 % من إجمالي الأسر المصرية التي يبلغ عددها 17.3 مليون أسرة).

وقد اتسم النمط الاستهلاكي لهذه الفئات بالإنفاق الترفي المُفرِط، وأصبح نمط حياتها في المنتجعات والمصايف أقرب إلى حياة "La dolce Vita" أو ما يجري في "لاس فيجاس"!

كذلك اتسم نمطها الاستثماري بما يمكن تسميته **بالتراكم المعكوس**؛ أي الذي يتم من خلاله تبديد المدخرات في: العقارات والمنتجعات، والمصايف الراقية، دون الاستثمار في توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة قدرة المجتمع المصري على توسيع فرص العمل.

النمط الاستثماري الترفيهي

يتسم هذا النمط بشكلٍ صارخ في المغالاة في الاستثمار (Over Investment) في العقارات والمنتجعات والمصايف، ولا سيّما في القصور السكنية، ومنتجعات الساحل الشمالي، والبحر الأحمر. وتكاد الصحف والمجلات تحفل كل يوم بتلك الإعلانات التي تتحدث عن مشروعاتٍ جديدةٍ للسكن الراقي في مجتمعات "الصفوة"، التي تمتص جانبًا هامًا من مدخرات تلك الفئات الثرية. وكنموذجٍ لتلك الإعلانات:

أ) مُنتجع ستيلا هايتس (Stella Heights) في الساحل الشمالي، ويحوي فيلاتٍ فاخرةٍ تبدأ من 898 ألف جنيه.

ب) ستيلا سيدي عبد الرحمن، وتنفذه الشركة الفرعونية للتجارة والمقاولات.

ج) مشروع "مراسي" عند سيدي عبد الرحمن، حيث تم جمع نحو 500 مليون جنيه خلال أيام قليلة من فتح باب الحجز للفيلات والشاليهات، ووصل سعر الفيلا إلى نحو مليوني دولار أمريكي.

د) "بورتو مارينا" و"بورتو السخنة" من مجموعة "منصور عامر".

وبعد أنّ كانت مارينا مصيفًا متميزًا يجمع بين رجال السلطة والثروة، جاءت قرية "هايسندا" لتعبرعن نقلةٍ جديدةٍ في عالم المصايف، حيث بدأ يتوافد عليها الفئات الثرية الجديدة (Les nouveaux riches). وقفز سعر الفيلا فيها خلال 3 سنوات (ما بين عامي 2004 و2006) من 600 ألف جنيه إلى 8 ملايين جنيهٍ مرة واحدة، وذلك في محاولةٍ مستمرةٍ لتلك الفئات، لكي يكون لها شواطئها المعزولة والمميزة، بعد أنّ انتقلت من المعمورة والمنتزة والعجمي[1].

وتشير الدكتورة "ليفين مسعد" في مقالها "حلم التغيير في الساحل الشمالي" [2] أنه: "على طول الطريق الموصلة إلى شاطىء مراسي تنتشر اللافتات الضخمة المكتوبة باللغة الإنجليزية تُبَشّرُ بقرب تَغَيُّرالساحل

(1) راجع: عادل حمودة ، "جنون الاستثمار العقاري"، جريدة الفجر الأسبوعية ، 2 أكتوبر 2006.

(2) راجع: جريدة الشروق، العدد الصادر في 19 أغسطس 2010.

الشمالي: "Sahel is about change". وواضح أنّ تلك اللافتات مُوَجَّهَةٌ إلى أصحاب الملايين، الذين توجد أمامهم مروحة واسعة من الاختيارات، حدها الأدنى شقة خلفية مُطِلَّة على الطريق (قيمتها مليون ومائة ألف جنيه) وحَدُّها الأعلى فيلا على البحر (قيمتها ستة وعشرون مليون جنيه) "[1].

وهكذا أصبح الحديث عن الدفع بملايين الجنيهات "**مسألةً سهلةً بسهولة الحديث عن كسبها في تلك الأوساط**".[2]

(1) د. نيفين مسعد، "حلم التغيير في الساحل الشمالي"، المرجع نفسه.

(2) د. نيفين مسعد، المرجع نفسه.

التجمعات السكنية المغلقة

يُلاحظ نمو وانتشار الأنماط السكنية الجديدة التي تتسم بوجود أسوار وبوابات تعزل قاطني تلك المساكن عن بقية سكان المجتمعات المحيطة بها. وقد انتشرت تلك الظاهرة بشكل سرطاني، لتغطي مجمل طريق مصر– الإسكندرية الصحراوي، والمدن الجديدة على تخوم مدينة القاهرة كالشروق و6 أكتوبر والقاهرة الجديدة.

ويشير الدكتور "محمد محي الدين" في دراسته المُعَنْوَنة: **مصر القلاعية: دراسة لظاهرة المجتمعات المُسَيَّجة (Gated Communities)**، بأن تلك الظاهرة نتاجٌ لسعي الشرائح العيا من الطبقة الوسطى، والفئات الرأسمالية الجديدة للفكاك من أَسْر الفوضى العارمة التي تعم المناطق التقليدية في ما يمكن تسميته القاهرة القديمة، باعتبار أنّ هذه المناطق الجديدة "صديقةٌ للبيئة".

بيد أنّ هذا المنطق لا يستبعد: أنها شكلٌ من أشكال التعبير عن التميز الاجتماعي، والرغبة في العزلة الاجتماعية (أو التشرنق الاجتماعي)، والإحساس بالأمان بعيدًا عن تهديدات الطبقات الاجتماعية الأدنى في المجتمع[1].

(1) راجع دراسة د. محمد محي الدين، السابق ذكرها.

إطار (3 – 1)

المجتمعات المُسيّجة الجديدة: أرابيلا نموذجًا

- المساحة 92 فدانًا (المالك: ورثة أشرف مروان).
- المساحة للفيلا الواحدة (مبان وحديقة) من 650 مترٍ مربعٍ إلى 5004 مترٍ مربعٍ.
- السعر من 4 مليون جنيه مصرى إلى 30 مليون جنيه مصري.
- تضم نادٍ رياضي 5 أفدنة (للسكان المقيمين بالإضافة إلى عضويات خارجية مقابل 50 ألف).
- اتفق السكان في المنتجع بالاشتراك مع سكان مجتمع جولف القطامية في بناء جدارٍ عازلٍ بينهم، وبين مساكن محدودي الدخل (مساكن القطامية).

المصدر: د. محمد محي الدين، مصر القلاعية، بحث غير منشور (2010).

إطار (3 – 2)

الجولف رياضة الصفوة

أصبحت موضة رياضة الجولف سائدة بشكلٍ لافت للنظر في منتجعات الصفوة، وأصبحت كافة المنتجعات تحشر في كُل إعلاناتها ملاعب الجولف.

ويبلغ عدد ملاعب الجولف المُعْتَمَدَة في مصر ما يزيد على 20 ملعبًا في القاهرة الجديدة و6 أكتوبر.

وأرجع مصدر مسئول بالاتحاد المصري للجولف أنّ عدم انتشار رياضة الجولف في مصر يرجع لتكلفتها العالية، إذ إنّ ثمن الكرة يبلغ 600 جنيه مصري، وملابس اللعب نحو 1700 جنيه مصري، بالإضافة إلى تكلفة الري العالية.

ولعلّ تنافُس إعلانات الجولف على صفحات الجرائد والمجلات، وشاشات محطات التليفزيون باتت توحي بأنّ كل مصري يسير في الشارع مُهَرْوِلًا، وعلى كتفه مضرب جولف!

المصدر: جريدة الأهرام، العدد الصادر في 28 يوليو 2010.

عوالم جديدة لمجتمعات الأغنياء والصفوة

وقد رافق انتشار الثقافة الاستهلاكية لدى الطبقات العليا، انتشار ظاهرة "المولات"Malls كمحاولة لخلق عالم جديد، يمزج بين المجالات التجارية والترفيهية، إذ لم يعد المول مجالًا تجاريًا بحتا، بل مركزًا للتسوق والترفيه: دور سينما، وقاعات ديسكو، ومراكز رياضية للياقة البدنية، وقاعات للبلياردو والألعاب الإليكترونية، بالإضافة إلى المطاعم والمقاهي[1].

وقد رافق هذه التطورات إنشاء نوادٍ اجتماعية جديدة ذات العضوية المحدودة مثل: نادي العاصمة، ونادي جاردن سيتي (سميح ساويرس)، ونادي سقارة في طريق سقارة، وغيرهم، في محاولة لخلق عالم جديد خاص بمجتمعات الصفوة، وللتميز عن رواد النوادي القديمة من أفراد الطبقة الوسطى[2].

(1) راجع: د. ماجدة بركة، مصر الجديدة، جريدة وجهات نظر، العدد 113 يونية 2008، ص 18.

(2) المرجع نفسه.

ملحق الفصل الثالث

مؤشرات أسعار البيع بالسادس من أكتوبر – الشيخ زايد

(شقق وفيلات)

السعر / المنطقة	سعر بيع الوحدة للمتر المربع		
	شقق	فيلات	
	سعر متر المباني (بالجنيه المصري)	سعر متر المباني (بالجنيه المصري)	سعر متر الأرض (بالجنيه المصري)
(أ) الشيخ زايد			
داخل كمباوند	3000	2500	3000
خارج كمباوند	2100	2200	1600
(ب) 6 أكتوبر			
كمباوند	3500	2800	3500
أحياء	2000	2200	1600
متميز	2000	2200	2500

المصدر: جريدة أموال الغد الإلكترونية، الصادر في تاريخ 25 يوليو 2010.

الفصل الرابع

الرأسمالية الجديدة وتكوين المراكز الاحتكارية في الاقتصاد المصري

"الثروة كسماد الأرض إذا انتشرت تفيد الجميع وإذا تمركزت على بقعةٍ معينة أفسدتها".

د. إبراهيم شحاته

يُفَرِّقُ الدكتور "إبراهيم شحاته"، أستاذ القانون الراحل، بين ثلاث فئاتٍ من الرأسمالية:

أ – الرأسمالية المستنيرة: مثل نموذج "طلعت حرب" (مؤسس بنك مصر وشركاته) الذي كان يؤكد دومًا على أنّ الثروة الفردية إذا لم تتحول في الوقت ذاته إلى ثروةٍ عمومية، فلن ينجح قطاعُ الأعمال الخاص في أنّ ينهض بمهامه في تحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ حقيقية.

ب – رأسمالية النصّابين: القائمة على النهب السريع، وتهريب الأموال إلى الخارج.

ج - رأسمالية المحاسيب: الذين يَتَكسَّبون من وراء فرص تُتِيْحُهَا لهم قرابةٌ أو صداقةٌ في دوائر الحكم.[1]

وإذا ما دققنا النظر في طبيعة الفئات الرأسمالية الجديدة في مصر، نجد أنّ لها عدة سمات مشتركة أهمها:

1) الاعتماد المُفْرِط على الاقتراض من القطاع المصرفي.

2) أنّ هياكلها القانونية والتنظيمية تقوم على الشراكة العائلية (المفتوحة أو المغلقة). كما أنّ مجالس إدارتها يسيطر عليها قدرٌ كبيرٌ من "العائلية".

3) الميل للتوسع السريع (Over Expansion) في فروع النشاط الاقتصادي المجاورة سواء رأسيًا أو أفقيًا.

4) وجود درجة عالية من الاحتكار في السوق المحلية؛ تساعدها على تحقيق أرباحٍ احتكارية (غير تنافسية).

(1) راجع جريدة الأهرام، العدد الصادر في 11 أبريل 2001.

وكل هذه العناصر تؤثر على منطق تطورها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

إطار (4 - 1)

جاء في خطاب "طلعت حرب" بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على تأسيس بنك مصر:

"ليس يهِمُّ بنك مصر بالنسبة لطبقات الأمة كلها، وخاصةً طائفة التُّجار، أنْ يُعْنَى بالمال وحده قَدْرَ مَايُهِمُّهُ مِنْ أَمْرِ الأَخْلاَقِ، وَمَا يَنْطَوِي تَحْتَ الأَخْلاَقِ مِنْ مَعَانِي الشَّرَفِ، وَاحْتِرَامِ العُهُودِ. وَنَحْنُ نَقُوْلُ اليَوْمَ إِنَّنَا لاَ نَشْتَغِلُ المَالَ حُبًا فِيْهِ، فَإِنَّنَا لَسْنَا مِنْ عُبَّادِهِ، أَوْ مِمَّنْ يَتَعَلَّقُونَ بِنَوَاصِيْهِ. إِنَّمَا نَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ المَال قُوةٌ فِيْ هَذَا العَالَمِ، وَأَنَّ المَالَ كَمَا يَكُوْنُ قُوَّةً للشرِّ فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ، كَذَلِكَ يَكُوْنُ قُوَّةً للخَيْرِ فِيْ أَيْدِي الأَخْيَارِ".

المصدر: كلمة "طلعت حرب" في حفل الغرفة التجارية بالإسكندرية (مايو 1935).

المجموعات الاحتكارية الكبرى

يمكن رصد "المجموعات الاحتكارية " الكبرى" ذات الطبيعة القابضة" في الاقتصاد المصري التي توسَّع نشاطها بشكلٍ هائلٍ خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي لتشكل "إمبراطورياتٍ" جديدةً في عالم المال والأعمال، ويأتي على رأسها:

- مجموعة "العز" للحديد.
- مجموعة "المنصور والمغربي" للتنمية والاستثمار.

- مجموعة "النساجون الشرقيون" (محمد فريد خميس وشركاه).
- مجموعة "أحمد بهجت" (دريم لاند، وجولدي).
- مجموعة "محمد أبو العنين" للسيراميك.
- مجموعة شركات "غبُّور".
- مجموعة "طلعت مصطفى" للمقاولات.
- مجموعة "سلام" (أوليمبيك).
- شركة النيل القابضة (جلال الزُّرْبا) في مجال المنسوجات.
- مجموعة شركات "أرتوك" للاستثمار والتنمية (محمد شفيق جبر).
- شركة "أوراسكوم" للإنشاء والصناعة (أُنسي وناصف ساويرس).
- شركة "أوراسكوم" لخدمات المحمول (نجيب ساويرس).
- شركة "أوراسكوم" للسياحة والتنمية (سميح ساويرس).
- السويدي للكابلات والمعدَّات الكهربائية.
- مجموعة "ترافكو" للسياحة (حامد الشيتي وشركاه).
- المجموعة المالية المصرية – "هيرميس".
- شركة "بلتون" المالية القابضة.

وفي أحوال كثيرة كان هناك صفقة أدت إلى الطفرة في تكوين المركز الاحتكاري لتلك المجموعات، ليس هنا مجالٌ للخوض فيها. وتلك الصفقات يمكن أنّ ينطبق عليها التوصيف الذي أطلقه الدكتور "إبراهيم شحاته" على رأسمالية المحاسيب، على النحو السابق تعريفه.

الزحف على البنوك

ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن "حقبة التسعينيات" قد شهدت بداية زحف كبار رجال الأعمال على البنوك، سواء كمشترين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة، أو كأعضاء في مجالس إدارات البنوك المنشأة، وفقًا لقانون الاستثمار. ولعلّ أبرز الأمثلة في هذا الصدد:

بنك مصر "إكستيريور": حيث يظهر "أُنسي ساويرس" (الأب) كعضو مجلس إدارة، ويظهر "محمد الجارحي" – أحد رجال الأعمال "المتعثرين ماليًا" – كمساهم رئيسي في رأس مال البنك.

بنك مصر العربي الأفريقي: (مجموعة منصور – المغربي)، وتحديدًا: "محمد لطفي منصور"، "ياسين لطفي منصور"، "أحمد أمين المغربي"، و"محمد عاكف أمين المغربي".

البنك الوطني المصري: "عبد المنعم سعودي"، و"صفوان أحمد ثابت".

بنك "كريدي – أجريكول": "محمد لطفي منصور"، و"ياسين لطفي منصور".

جدول (4 – 1)

أرقام أعمال بعض الشركات الاحتكارية الكبرى العاملة في مصر

اسم الشركة	رقم الأعمال السنوي
أوراسكوم للإنشاء والتعمير (O C I)	3.8 بليون دولار
السويدي للكابلات والمعدات الكهربائية	2 بليون دولار
مجموعة "ترافكو" للسياحة (ملك حامد الشيتي وشركاه)	1 بليون دولار (عام 2009)
القلعة للاستثمارات المالية	8.3 بليون دولار: حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تحت سيطرة المجموعة

المصدر: التقرير الخاص عن مصر، مجلة الإيكونوميست، العدد الصادر في 15 يوليو 2010.

التركيب الاحتكاري للأسواق في مصر

ويمكن بصفة عامة، رصد نماذج للأوضاع ذات "الطبيعة الاحتكارية" في السوق المصري، على النحو التالي:

أولًا: ظهور "احتكار القلة" (Oligopoly) في سوق السلع الاستراتيجية مثل: الأسمنت، والحديد.

ويصل عدد مصانع الحديد في مصر 22 مَصْنعًا منها ثلاثة فقط تنتج أكثر من 90 % من انتاج مصر من الحديد وهي "العز، وبشاي، والجارحي"، كما هو موضح في الجدول (4 – 2). أما باقي المصانع الصغيرة وهي: "قُوطة، والمَغْرَبِل، والمنوفي، وسرحان، وعطية، والهواري، والقومي، والشرقاوي، وقَلْتَس" (بالإضافة إلى مصانع أخرى) فإن إنتاجها لا يزيد عن 10 % من الإنتاج الكلي للحديد. هذا بالإضافة إلى المسابك التي تعتمد في إنتاجها على الخردة المحلية [1] التي يُعَاد تدويرها.

جدول (4 – 2)

التركيبة الاحتكارية لإنتاج الحديد في مصر (2010)

الشركة	نوعية الحديد	حصة الانتاج
أ- مجموعة عز	1) الأسياخ الحديدية 2) الصُلب المسطح	% 50 % 80
ب- بشاي للصلب	أسياخ حديدية	% 23
ج – الجارحي	أسياخ حديدية	% 17

المصدر: موقع مؤسسة الحوار المتمدن، www. Ahewar.org/debat/show.art.asp?t

(1) جريدة الفجر، العدد الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 2010، http://www.elfagr.org/NewsDetalls.aspx?nwsId=15163&secid=3526

ومن ناحية أخرى، يصل عدد مصانع الأسمنت العاملة في الاقتصاد المصري 11 مصنعًا كما هو مبين في الجدول (4 – 3). وكما هو واضح، تسيطر شركتا "لافارج" الفرنسية، والمجموعة الايطالية (إيطالسمنتي) على نحو 65 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في السوق المصري، كما تسيطر شركتا "سيمور" البرتغالية، و"سيميكس" الميكسيكية على 22 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في مصر. أي أنّ الشركات الأجنبية الأربع تسيطر على نحو 87 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في السوق المصري.

جدول (4 – 3)

التركيبة الاحتكارية لسوق الأسمنت في مصر

(2010)

الشركات	الانتاج والاستحواذ
أ – الشركات الأجنبية:	
1 – شركة "لافارج" الفرنسية	استحوذت على أغلبية أسهم شركات بني سويف للأسمنت، الإسكندرية للأسمنت. كما قامت بشراء المصرية للأسمنت في نهاية عام 2007.
2 – المجموعة الايطالية (إيطالسمنتي)	سيطرت على أسهم السويس للأسمنت، وأسمنت طرة، وأسمنت بورتلاند حلوان.
3 – شركة "سيمور" البرتغالية	استحوذت على أسهم شركة العامرية للأسمنت.
4–شركة "سيميكس" الميكسيكية	اشترت أسهم شركة أسيوط للأسمنت.
ب – الشركات الحكومية	
الشركة القومية للأسمنت	حصتها السوقية: 8 %.
ج – شركات القطاع الخاص	
1 – شركة أسمنت قنا	إنتاجها لا يتعدى 2.5 % من السوق المصري.
2 – أسمنت مصر– بني سويف	حصتها لا تزيد عن 2.5 % من السوق المصري.

المصدر: موقع مؤسسة الحوار المتمدن، www. Ahewar.org/debat/show.art.asp?t

ثانيًا: كذلك تتعدد مظاهر "احتكارات القلة" في مجال السلع الغذائية، كما توجد بعض الممارسات الاحتكارية في مجال التسويق المحلي للخضر والفاكهة، وكذلك في مجال تجارة الدواجن. وتشير بعض الإحصائيات إلى أنّ نحو 4 % فقط من تُجّار الجلود يتعاملون في حوالى 43 % من القيمة الكلية للجلود في السوق المصرية [1].

ثالثًا: تشير الجداول التالية إلى التركيبة الاحتكارية لسوق: المحمول، وفي مجال السمسرة المالية، وسوق السيارات.

جدول (4 – 4)

التركيبة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر

(في نهاية أكتوبر 2010)

الشركة	الحصة السوقية %
1) فودافون	40
2) موبينيل	39.4
3) اتصالات	20.6

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

(1) راجع: مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر في تاريخ 2001/11/22.

جدول (4 – 5)

العشرة الكبار في مجال السمسرة المالية خلال 10 أشهر لعام 2010

المركز	اسم الشركة	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	كمية التداول (بالمليون ورقة)	الحصة السوقية (%)
1	المجموعة المالية للسمسرة	32.6	2233	7.3
2	"هيرميس" للوساطة في الأوراق المالية	28.6	4291	6.4
3	فاروس لتداول الأوراق المالية ش. م. م	26.6	2086	6
4	التجاري الدولي لتداول الأوراق المالية	21.3	1534	4.8
5	بايونيرز لتداول الأوراق المالية	18.5	3336	4.1
6	إتش. إس. بي. سي (سيكيوريتيز إيجيبت)	17.8	791.5	4
7	الروّاد لتداول الأوراق المالية	17.7	1301.6	4
8	"بلتون" لتداول الأوراق المالية	15.6	1586.5	3.5
9	"نعيم" للوساطة في الأوراق المالية	13.2	1795	2.9
10	"برايم" لتداول الأوراق المالية	12.2	2068	2.7
	الإجمالي	204.3	21023	46

المصدر: جريدة المال، عدد 2010/11/3.

جدول (4 – 6)

التركيبة الاحتكارية لسوق السيارات خلال النصف الأول من عام (2010)، مقارنة بالنصف الأول من عام (2009)

الترتيب	الشركة	الحصة خلال النصف الأول من عام 2009	الحصة خلال النصف الأول من عام 2010
1	شيفروليه	% 24.5	% 26.2
2	هيونداي	% 17.5	% 21.4
3	كيا	% 5.3	% 8.6
4	نيسان	% 6.4	% 6.4
5	اسبرانزا	% 4.6	% 5.4
6	سوزوكي	% 4	% 4
7	تويوتا	% 9	% 4
8	رينو	% 1.7	% 3.3
9	مرسيدس	% 2.7	% 3.1
10	سكودا	% 1.4	% 2
11	ميتسوبيشي	% 3.1	% 2
12	فولكس	% 2.9	% 1.8
	الإجمالي	% 83	% 88.2

المصدر: تقرير "الأميك"، نقلاً عن جريدة المال، العدد 875، أغسطس 2010.

حركة الاستحواذات والاندماجات

كما نشطت خلال العامين الأخيرين (2009 – 2010) حركة واسعة في مجال الاستحواذات، والاندماجات على النحو المبين في الجدول (4 – 7). وقد أدت تلك الاستحواذات إلى سيطرة أجنبية واسعة، وتدويل لعدد من فروع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المصري، وخاصةً إذا نظرنا إلى جانب المشتري في الجدول (4 – 7). وقد بلغت قيمة الاستحواذات خلال عامي (2009 / 2010) نحو 13.08 مليار جنيه مصري.

جدول (4 – 7)

الاستحواذات والاندماجات خلال عام 2009/2010

م	المشتري	الورقة المالية موضع الاستحواذ	التاريخ	نسبة الاستحواذ %	القيمة (بالمليون جنيه)
1	مستثمر هندي	الإسكندرية للخدمات الطبية – مركز الإسكندرية الطبي	مارس- 09	86.3	96.7
2	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	بنك الإسكندرية	مارس- 09	9.7	1106.8
3	البنك الوطني للتنمية	الوطنية للزجاج والبللور	أبريل- 09	88.3	182.5
4	"Global Investment And Management Group Limited"	المصرية "للراتنجات" والصناعات الكيماوية	أبريل- 09	69.1	29.1
5	"أوراسكوم" لصيانة مصانع الأسمدة	المصرية للأسمدة	يوليو- 09	100	3469
6	"أرابيك" جروب للاستثمارات المالية	القاهرة للصناعات الغذائية	أغسطس- 09	99	66.4
7	"لافارج بلادبيج ماريلز ترايدنج إيجيبت"	"لافارج" للأسمنت مصر	نوفمبر- 09	53.6	15.5
8	مستثمرون أفراد	الكان القابضة	ديسمبر- 09	12.7	12.5
9	"أجوانا" للنقل السياحي	الشركة الدولية القابضة للفنادق	ديسمبر- 09	100	1944.4
10	"Beltone Partners Holding Ltd"	"بلتون" المالية القابضة	ديسمبر- 09	99.8	72.6
11	"سامكريت" للاستثمار الهندسي	"سامكريت" مصر	ديسمبر- 09	99.6	4071
12	مجموعة سليمان القابضة للاستثمارات المالية	"كورد انترناشونال"	يناير- 10	100	56.1
13	مجموعة سليمان القابضة للاستثمارات المالية	"كورد" للصناعات الدقيقة	يناير- 10	96.9	95.7
14	مجموعة سليمان القابضة للاستثمارات المالية	"كورد" للاستيراد والتصدير	يناير- 10	100	82.5
15	البنك الأهلي المتحد (شركة مساهمة بحرينية)	البنك الأهلي المتحد (مصر)	يناير- 10	44.4	985
16	الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق	التعمير السياحي	يوليو- 10	65.3	56.5
17	"شارم دريمز" القابضة للسياحة والفنادق	رواد مصر للاستثمار السياحي	أغسطس- 10	10.1	63
18	المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)	غاز مصر	أغسطس- 10	80	674

المصدر: جريدة العالم اليوم، العدد الأسبوعي الصادر بتاريخ 2010/11/1.

التركيب الاحتكاري لأسواق الاستيراد في مصر(1)

في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها من جهاز الرقابة على الصادرات والواردات، تبيَّن أنَّ هناك درجة عالية من الاحتكار "الخاص" في أسواق السلع المستوَردة، الأمر الذي يؤثر بلا شك على عمليات التسعير، والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع.

وتشير البيانات المتوفرة عن عام 2008 إلى ارتفاع نسبة الاحتكار الخاص في مجموعة السلع الغذائية، وفقًا للمستوردين الخمسة الأوائل، على النحو التالي:

1) مجموعة السكر والمصنوعات السكرية، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 70 %.

2) مجموعة المشروبات، سوائل كحولية وخل، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 63 %.

3) مجموعة الكاكاو ومستحضرات الكاكاو، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 46 %.

4) مجموعة اللحوم والأحشاء، والأطراف الصالحة للأكل، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 37 %.

5) مجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 31 %.

(1) هذه الفقرة مأخوذة من دراسة تم إعدادها في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تحت إشراف المؤلف.

6) مجموعة الألبان ومنتجات الألبان، والبيض والطيور، والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 30 %.

يلي ذلك مجموعة الألبسة والمواد النسيجية، حيث تتراوح درجات الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص على النحو التالي:

1) مجموعة الألبسة وتوابع ألبسة 26 %.

2) مجموعة أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مُسْتَعْمَلة، وأصناف نسيجية مُسْتَعْمَلة، (أسمال وخِرَق) 13 %.

كذلك ترتفع درجة الاحتكار الخاص في أسواق استيراد الزيوت العطرية، ومستحضرات العطور ومنتجات التجميل، إذ تبلغ نسبة احتكار المستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص نحو 44 %.

كما تبلغ درجة الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص في مجموعة الجلود والفِرَاء نحو 35 % من سوق الاستيراد. بينما تتراوح نسبة الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص في مجموعة منتجات الخزف نحو 34 % والخلائط الخزفية (سيرميت) نحو 63 % ومجموعة الأسمدة نحو 30 %. كذلك تبلغ سيطرة المستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص إلى نحو 25 % من سوق الاستيراد في حالة مجموعة منتجات الصيدلة.

ويوضح الجدول (4 – 8) البيان التفصيلي لدرجة الاحتكار في أسواق الاستيراد فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفقًا لبيانات عام 2008.

ولا شك أنّ "سياسات ترشيد الاستيراد تحتاج من راسم السياسة الاقتصادية النظر إلى الأوضاع الاحتكارية في أسواق استيراد بعض السلع الحيوية؛ ولمحاربة ما يسمَّى "مافيا الاستيراد" في الاقتصاد المصري".

جدول (4 – 8)

نسبة الاحتكار بواسطة شركات ومستوردي القطاع العام والقطاع الخاص.

وفقًا للمستوردين الخمسة الأوائل في كل مجموعة سلعية(عام 2008) (%)

المجموعة السلعية	الحصة الكلية للاستيراد بواسطة الخمسة المستوردين الكبار	نصيب القطاع العام	نصيب القطاع الخاص
شحوم ودهون، وزيوت حيوانية أو نباتية، منتجاتها المشتقة، دهون غذائية محضرة، شموع من أصل حيواني أو نباتي.	78	47	31
منتجات صيدلة	57	32	25
أسمدة	69	39	30
منتجات الخزف	34	–	34
معادن عادية أخرى، خلائط زخرفية (سيرميت)، ومصنوعاتها	63	–	63
السكر والمصنوعات السكرية	70	–	70
المشروبات، سوائل كحولية وخل	63	–	63
الكاكاو ومستحضرات الكاكاو	46	–	46
اللحوم والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل	37	–	37
الألبان ومنتجات الألبان، بيض والطيور والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني	30	–	30
الألبسة وتوابع ألبسة من المصنعات	26	–	26
مجموعة أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مستعملة، وأصناف نسيجية مستعملة وأسمال وخرق	13	–	13
الزيوت العطرية ومستحضرات العطور، ومنتجات الكوزماتيك.	44	–	44
الجلود والفراء.	35	–	35

المصدر: جهاز الرقابة على الصادرات والواردات (بيانات غير منشورة)، (2008).

الفصل الخامس

آليات الفساد

لعل القضية التي تشغل بال المجتمع المصري هذه الأيام هي ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد في معاملاتنا اليومية، وإنما القضية التي تشغل بال الجميع هي حجم الفساد، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل مجتمعنا المصري في الصميم. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة، يدل على مدى تغلغل آليات الفساد، وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

ولعل بلوغ الظاهرة هذا الحجم، وتغلغلها بهذا الشكل المخيف في كافة مناحي حياتنا، ليس بالأمر البسيط الذي يمكن أنْ نُهوِّن من شأنه، وأن نُطَمْئِن أنفسنا بأن الفساد دَاءٌ تعاني منه كلِ المجتمعات في كل زمانٍ ومكانٍ. إن تبسيط الأمور على هذا النحو يُذَكِّرُنَا بحالة الطبيب الذي

لا يرى في نمو الخلايا السرطانية التي تفتك بالجسد، أكثر من مجرد أورام عادية وأعراض مؤقتة يَسْهُل عِلَاجُها، وتصيب الجميع دون استثناء، وبالتالي فهي لا تثير القَلق، ولا تستلزم عمليات جراحية عاجلة.

وعادة ما يحدث "الفساد الكبير" على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أنّ الأول يمكن أنّ يكون مستقلًّا، بدرجة أو بأخرى، عن الثاني، أو يمكن أنّ يكون بينهما درجةٌ عاليةٌ من التداخل والتشابك. إذ عادةً ما يرتبط "الفساد السياسي" بتفصيل قوانين الانتخابات، وتمويل الحملات الانتخابية، وعدم سَنْ التشريعات التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين، حتى لا تتحوّل الوظائف الإدارية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

وقديمًا تحدث "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة عن "الجاه المفيد للمال"، وكأنّه يقرأ واقعنا اليومي المعاصر. إذ يرى "ابن خلدون" أنّ المال تابعٌ للجاه والسلطة، وليس العكس. وإذا كان البعض يُكَوّنُون الثروات، ويحققون التراكم المالي من خلال "التجارة"، فقد أشار "ابن خلدون" إلى الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها "التجارة" "بالإمارة". إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري في جهاز الدولة أوضاعًا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية، وتكوين الثروات السريعة، وتكون عادة بمثابة "ريع المنصب".

وهذا النوع من الممارسات يُلقي بظلاله على مدى كفاءة أداء "آليات السوق" في بلادنا، حيث يصعب وضع الحدود الفاصلة بين "التجارة" و"الإمارة". ولعلنا شهدنا منذ عام 2005 استعداد نَفَرٍ من رجال الأعمال

"النشطين اقتصاديًا" للانتقال المعاكس من مواقع "التجارة" إلى مواقع السلطة والجاه الإداري؛ لأنهم دون أنّ يقرؤوا "ابن خلدون" عرفوا من خبرتهم أنّ "الجاه مفيدٌ للمال".

ولعل ما تكشف عنه الصحافة المصرية اليومية منذ "ثورة 25 يناير" من "وقائع الفساد"، وما يتداوله الجميع في مجالسهم يدل على مدى تغلل آليات الفساد وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والإدارية.

كما استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات نوعٌ جديدٌ من ممارسات الفساد، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي تُرْسِيْهَا هيئاتُ المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بعينها، بهدف تكوين "طبقة" أو "نخبة" جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، "نخبة مُعَوْلَمَة" ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية، وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل: الخصخصة، وتحرير التجارة، ودمج الاقتصاد المصري ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية.

ويمكن حصر أهم مكونات "اقتصاد الفساد" في مصر، على النحو التالي:

- **تخصيص الأراضي**: من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل "العطايا"، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية.
- المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى.
- إعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تشير بعض التقارير إلى

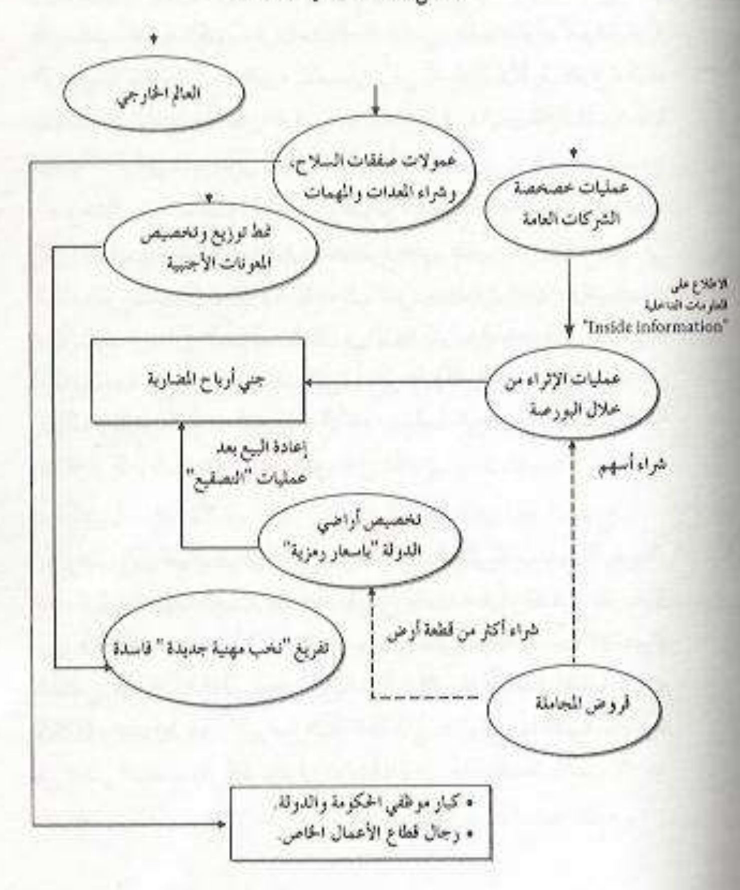
أنّ أكثر من 30 % منها لا تدخل خزينة الدولة، وإنما تذهب إلى جيوب المسئولين الكبار).

- "قروض المجاملة" التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال.
- **عمولات عقود البنية التحتية، وصفقات السلاح.**
- **العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب، أو الإتجار** بالوظيفة العامة (ريع المنصب).

ويعطي الشكل رقم (5 – 1) صورةً أكثر شفافية لدرجة الترابط بين "مكونات الفساد" المختلفة، كما نعايشها في الواقع اليومي:



شكل (5 – 1) آليات الفساد



وتعتبر "الحالة الأندونيسية" حالة صارخة - بل و"فاجرة" - في مجال ممارسات "الفساد الكبير"، في بلدان العالم النامي. فلقد حاول "سوهارتو"، الرئيس الأندونيسي السابق، الاستمرار في السلطة لأطول فترة ممكنة، ولهذا سعى للحصول على فترة رئاسية "سابعة" في مارس 1998. وهكذا بلغت المدة التي قضاها في السلطة 32 عامًا.

وخلال فترة حكمه، أطلق "سوهارتو" يد أولاده وأقاربه، وأصدقائه "من الحبايب والمحاسيب" في السيطرة على المُقدَّرات الاقتصادية في البلاد، فتوحشت "إمبراطورية الأعمال" التي يسيطرون عليها، وتضخمت ممتلكاتهم، وصاروا مَضْرِبَ الأمثال في الاحتكار، والسيطرة، والمحسوبية والمحاباة، إذ بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها أبناء "سوهارتو" وحدهم 207 شركة من كُبْرَيَات الشركات الأندونيسية، يبلغ حجم الأصول الخاصة بها نحو 5 تريليون دولار أمريكي.

ونجد من بين أهم آليات الفساد في مصر استخدام أموال "المعونات الأجنبية". وقد تفجّرت بهذا الصدد قضية هامة، في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 3 يناير 1999، عندما تبين أثناء مناقشة تجديد اتفاقية منحة برنامج "الاستيراد السلعي" للقطاع الخاص بين مصر وأمريكا، التي بدأت منذ أغسطس عام 1986، انخراط عدد كبير من الشركات التي يشارك فيها أعضاء بارزون في مجلس الشعب، أو أقاربهم في الاستفادة من هذه المنحة.

وعادة ما يتم إيداع هذه المنح لدى مصارف محددة، وتتولى تلك المصارف اختيار المستفيدين أو العملاء، الذين يتولون بدورهم استيراد سلع في حدود المخصص لهم من المنحة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تدور العجلة في إطار خدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة، وطبقة جديدة من رجال المال والأعمال ورجال السياسية، المرتبطة مصالحهم بمثل هذا "النشاط الاستيرادي".

ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية. إذ نلاحظ أنّ "الرشوة" و"العمولة" و"السمسرة" أخذت تشكل تدريجيًا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، الذي لا يجاريه نظام آخر.

وفي غمار هذا يفقد القانون هيبته في المجتمع؛ لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في المهد. وعندما يتأكدّ للمواطن العادي، المرة تلو المرة أنّ القانون في سباتٍ عميق، وأنّ الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة، والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي. فلابدّ للمواطن العادي أنّ يفقد ثقته في هيبة، وسلطان القانون في المجتمع، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

وهكذا عندما تضيع الحدود الفاصلة بين "المال العام" و"المال الخاص"،

ويتم الخلط المتعمد بين "المصلحة العامة" و"المصلحة الخاصة"، تنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتتآكل كل القيم والمثل التي تُعْلي من شأن الصالح العام.

كذلك فإن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية.. بل لها تكلفتها الاقتصادية، والاجتماعية الباهظة. ووفقًا لبعض الحسابات المبدئية "للتكلفة الاقتصادية" للفساد، نلاحظ ما يلي:

• يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي، بفرض ممارسات الفساد، إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.

• ارتفاع تكلفة الخدمات بنسبة 3 % إلى 10 % نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد.

• ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالى (المباني والمعدات)، نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين 20 % إلى 50 % فوق التكلفة الأصلية.

وجدير بالإشارة هنا، أنّ ممارسات الفساد ليست مجرد ممارسات فردية خاصة، وإنما هي تتحرك من خلال "أُطُر شبكية"، و"مافيات" منظمة. وهكذا تكتسب ممارسات الفساد نوعًا من "المؤسسية" في إطار تلك "المنظومات الشبكية".

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإنّ "اقتصاد الفساد" يؤدي لإعادة توزيع الدخول بشكلٍ "غير مشروع"، ويُحْدِثُ تحولاتٍ سريعةٍ وفُجَائيةٍ في

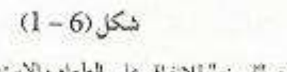
التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يُكَرِّسُ التفاوت الاجتماعي، ويُزيدُ من احتمالات التوتر الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسي، ويُعَرِّض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر. ولكن الأمر الأكثر خطورة هو أنّ هناك "بيئة حاضنة للفساد"، بمعنى أنّ تلك البيئة عادة ما تترك العنان للفساد لكي يستشري، دون أنّ تمارس دورها في كبح جماحه، فتتهيأ له كل الفرص للنمو والازدهار.

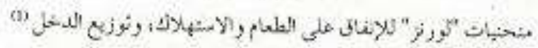
الفصل السادس

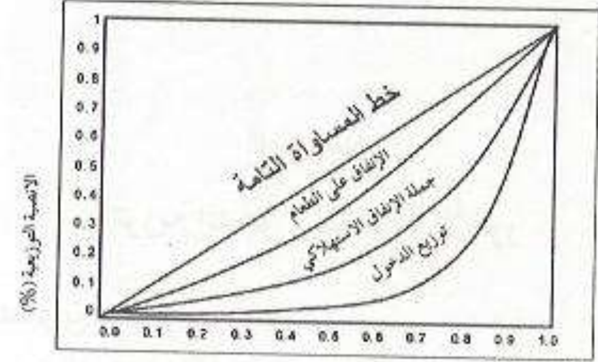
توزيع الدخل وسياسات الأجور

نمط توزيع الدخل في مصر

من المعروف جيدًا للباحثين في هذا المجال أنّ التوزيع حسب الشرائح الإنفاقية، الذي يمكن استخلاصه من بحوث ميزانيات الأسرة (الدخل والإنفاق) بالعينة، عادةً ما يبدو أكثر عدالةً ومساواةً من التوزيع الحقيقي للدخل السائد في مجتمع معين، نظرًا للفروق الهامة في "هوامش الادخار" بين الشرائح الدخلية المختلفة، التي عادة ما تغفلها تمامًا بحوث ميزانيات الأسرة بالعينة. حيث إنّ درجة " اللامساواة " في ادخار الأسر (أو الأفراد) هي في الواقع أكثر حدةً من درجة " اللامساواة " في توزيع الإنفاق كما هو موضح في الشكل (6 – 1). إذ أنّ **الإنفاق على الطعام** عادةً مايكون أكثر عدالة من توزيع **الإنفاق الكلي**. بينما تزداد درجة اللامساواة **في توزيع الدخول**.


شكل (6 – 1)


منحنيات "لورنز" للإنفاق على الطعام والاستهلاك، وتوزيع الدخل[1]



ومن ناحية أخرى، تعاني معظم بحوث ميزانيات الأسرة بالعينة من عدم الدقة وشيوع "أخطاء التحيز" في البيانات، ولاسيما "المغالاة" في حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الفئات الدنيا، ومحاولة "عدم الإفصاح" عن كافة مكونات الإنفاق الاستهلاكي لدى الفئات العليا (والأكثر ثراءًا)،

(1) ينسب (مُعامل جيني) إلى الاقتصادي الإيطالي "جيني"، وقد أصبح من المألوف في الدراسات الإحصائية، لتوزيع الدخول والثروات استخدام هذا المعامل كمقياس تلخيصي لدرجة التفاوت في توزيع الدخل او الثروة. ويسهل حساب (معامل جيني) بعد توفيق منحنيأت "لورنز"، حيث يمكن التعبير عن مُعامل "جيني" هندسيًا على أنه المساحة المحصورة بين منحنى "لورنز"، وخط المساواة التامة، منسوبًا إلى جُملة مساحة المثلث الذي يقع تحت خط المساواة التامة. ولهذا تتراوح قيمة هذا المُعامِل من الواحد الصحيح في حالة الانعدام للمساواة، وبين الصفر في حالة المساواة التامة.

مما يؤثر بلا شك على دقة قياس "درجة اللامساواة" الفعلية في توزيع الإنفاق (وبالتالي الدخل).

ويترتب على ذلك أنَّ "الصورة التوزيعية" المُستخلصة من واقع بيانات "ميزانية الأسرة" عادةً ما تكون أكثر إشراقًا، وأقل بؤسًا من الصورة الواقعية لتوزيع الدخل السائد في مجتمع معين، عند لحظة زمنية محددة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يُوضح الجدول (6 – 1) تطور الأنصبة التوزيعية للإنفاق من واقع " مُسُوح الدخل والإنفاق " بالعينة في مصر خلال الفترة (1996– 2009).

جدول (6 – 1)

تطور الأنصبة التوزيعية للإنفاق (1996– 2009)

العشيرات[1] (Deciles)	الأنصبة التوزيعية			
	1996	2000	2005	2009
العشير الأدنى	4.1	3.8	3.8	3.9
العشير الثاني	5.3	5	5	5.3
العشير الثالث	6.1	5.9	5.9	6.1
العشير الرابع	6.9	6.6	6.7	6.9
العشير الخامس	7.6	7.4	7.6	7.7
العشير السادس	8.6	8.3	8.5	8.6
العشير السابع	9.8	9.4	9.6	9.7
العشير الثامن	11.3	11	11.2	11.2
العشير التاسع	14	13.9	13.9	13.9
العشير الأعلى	25.9	28.3	27.6	26.6
إجمالي مصر	100	100	100	100

المصدر: دراسة للدكتورة هبة الليثي. (استاذ الاحصاء بكلية الاقتصاد – جامعة القاهرة)

ويُلاحظ من بيانات هذا الجدول عدم تَغيُّر الصورة التوزيعية للإنفاق بصورة درامية منذ منتصف التسعينيات. بل هناك قدر من الثبات النسبي في الهيكل التوزيعي للإنفاق فيما بين العشيرات. ولكن كما ذكرنا إذا

(1) العشيرات: حيث يتم تقسيم توزيع الدخل إلى عشيرات يتم ترتيبها تنازليًا أو تصاعديًا، أسوة بتقسيم توزيع الدخل إلى رُبَيْعات Quarterlies أو خميسات Quintiles يقسم إلى خمس أخماس.

ما تم تعديل الفئات الإنفاقية "بالهوامش الادخارية" ستبدو الصورة أكثر تركزًا وأقل عدالةً.

ويشير الجدول (6 – 2) إلى تقديرات "معامل جيني" لعدم المساواة في توزيع الإنفاق، مع ملاحظة أنّ "مُعَامِل جِنِي" عادة ما يكون أكثر انحيازًا للفئات الوسطى.

جدول (6 – 2)

تطور تقديرات مُعَامِل جيني[1] لعدم المساواة في توزيع الإنفاق في مصر

السنة	1981 /1982	1990 /1991	الربع الأول من عام 2001	الربع الأول من عام 2005
مُعَامِل جيني	0.32	0.35	0.31	0.35

المصدر:

1) مصر، تقرير التنمية البشرية، 1994، الإنفاق العائلي طبقًا لشرائح الدخل.

2) د. منال متولي. تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية (2008).

(1) يُسْتَخْدَم مُعَامِل جيني لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل، حيث تتراوح قيمته بين الصفر في حالة العَدالة التامة في توزيع الدخل (أو الإنفاق)، و الواحد الصحيح في حال عدم العدالة التامة.

ويشير الجدول (6 – 3) إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أهم مؤشرات توزيع الدخل (الإنفاق) في مصر عام 2009، حيث يصل نصيب أفقر عشرة بالمائة من السكان إلى حوالي 4 % من الإنفاق الكلي، بينما يصل نصيب أغنى عشرة بالمائة من السكان إلى نحو 28 % من الإنفاق الكلي. وهكذا تصبح النسبة بين نصيب أغنى عشرة بالمائة إلى أفقر عشرة بالمائة إلى نحو سبعة أضعاف. وقد تصل النسبة الحقيقية في توزيع الدخول إلى عشرة أضعاف.

جدول (6 – 3)

مؤشرات نمط توزيع الدخل في مصر

(عام 2009)

نصيب أفقر 10 %	نصيب أغنى 10 %	نسبة نصيب أغنى 10 % إلى أفقر 10 %	درجة عدم المساواة (مؤشر جيني)
% 3.9	% 27.6	% 7.2	% 32.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

ويشير الجدول (6 – 4) إلى تطور الأنصبة التوزيعية لفئات الإنفاق السنوى للأسرة بين عامي (2004 – 2009) حسب الفئات الإنفاقية. ويتضح من بيانات هذا الجدول أنّ الفئة الإنفاقية (بين 8000 جنيه و11000 جنيه في السنة) هي "الفئة المتوالية". حيث ظل النصيب النسبي لهذه الفئة ثابتًا (30 %) خلال تلك الفترة، بينما قفز نصيب الفئة (بين 11000 – 20000 جنيه في السنة) إلى (32 %) عام 2009 مقارنة بـ25 % عام 2005.

كذلك ارتفع النصيب النسبي للفئة أكثر من عشرين الف جنيه في السنة من (8 %) إلى (10.4 %) عام 2009، مما يدل على التدهور الكبير في النصيب النسبي للفقراء وخاصة في الفئتين: الفئة أقل من أربعة آلاف جنيه في السنة، و الفئة من أربعة آلاف إلى ثمانية ألف جنيه في السنة.

جدول (6 – 4)

التوزيع النسبي للإنفاق في مصر، حسب الفئات الإنفاقية

(2004 – 2009)

فئات الإنفاق السنوى للأسرة (بالجنيه المصري)	2004/2005	2008/2009
أقل من 4آلاف	% 10.2	% 6.5
4 آلاف– أقل من 8 آلاف	% 26.3	% 20.8
8 آلاف – أقل من 11ألف	% 30.2	% 30.5
11 ألف – أقل من 20 ألف	% 25.3	% 32
أكثر من 20 ألف	% 8	% 10.2
الجملة	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، والاستهلاك.

وتشير تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) إلى أنّ عدد السكان الذين يعيشون في مصر عند خط الفقر المُدْقِع (أقل من دولار في اليوم) يبلغ نحو 1.7 مليون نسمة (أو 2 % كنسبة مئوية من السكان)

عام 2008، الذين يعتبرون أفقر فقراء مصر [1]. بينما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون عند خط الفقر العادي (2 دولار في اليوم) نحو 20 % من مجموع السكان، أي أنّ خُمس السكان يقعون عند أدنى مستوى في خريطة توزيع الدخل في مصر.

وبشكل عام، فإنّ مستوى الفقر في جميع محافظات الوجه القبلي أعلى من المتوسط العام لإجمالي الجمهورية. ومن أكثر المحافظات التي يتركز فيها الفقراء في الوجه القبلي: قُرى المنيا وأسيوط وسوهاج.

ازدواجية هيكل الأجور، والمرتبات في مصر

من الواضح أنّه لا يوجد هيكل واحد متسّق لجداول الأجور والمرتبات في مصر، فهناك جدول للأجور والمرتبات في الحكومة، وقطاع الأعمال العام موروث من فترة الخمسينيات والستينيات مع تعديلات بسيطة. وفي الوقت نفسه، يوجد هيكل موازٍ للأجور والمرتبات في القطاعين الخاص والانفتاحي، إذ تصل الفروق عند نفس الدرجة، أو المستوى من التأهيل العلمي والخبرة إلى نحو 1: 10.

كما تم استخدام المِنَح والصناديق الخاصة لبناء هيكل ثالث للمرتبات لا علاقة له بمستويات الدخل في الاقتصاد المصري، ويقترب من **"أجور الظل"** في السوق العالمية، حيث المرتبات لا علاقة لها بالإنتاجية الاجتماعية، وإنما بالحصول على ريع الموقع (أو المنصب). وهذا النوع من المرتبات والمكافآت

(1) المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (2008).

يتم تمويله من المنح الأجنبية والصناديق الخاصة (خارج الموازنة العامة للدولة)، حيث تصل المرتبات ومستويات الدخل إلى مستويات خيالية.

وقد أدى هذا الوضع إلى تشويه كبير في مستويات الدخول، وتأثيرات سلبية على نظام الحوافز، وعلى درجة العدالة والمساواة في الدخول والقوى الشرائية. وقد أدّى هذا بدوره إلى تجزئة الأسواق للسلع والخدمات. وقد سبق لي أنّ أشرت إلى هذه الظاهرة على أنها ظاهرة الانقسام بين **محظوظي الدخل ومحدودي الدخل**.

ويشير كلٌ من الجدول (6 – 5) والشكل (6 – 2) إلى تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام. وبالنسبة للقطاع الخاص، ارتفع الحد الأدنى للأجور إلى 20جنيه لمن هم 18 سنة فأكثر وِفق القانون 125 لسنة 1978، ثم إلى 25 جنيه وفق القانون 119 لسنة 1981، ثم إلى 35 جنيه وفق القانون 53 لسنة 1984 [1].

كما يشير الجدول (6 – 6) إلى متوسطات الأجور الشهرية للعاملين في قطاع الأعمال العام، إذ يصل الفرق بين المستوى التاسع في أدنى السلم الوظيفي، والمستوى الأول في أعلى السلم الوظيفي إلى نحو ثمانية أضعاف.

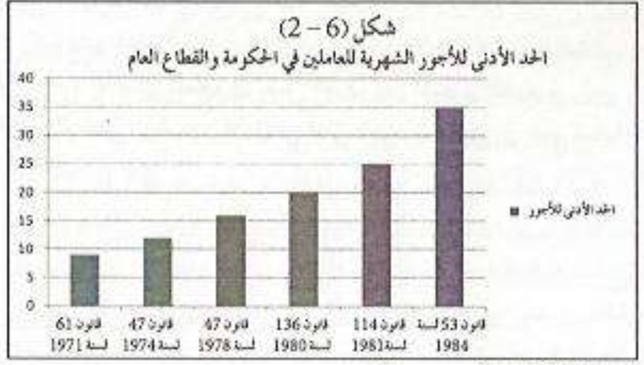
(1) عبد الفتاح الجبالي، نحو حدٍّ أدنى للأجور في مصر، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 208 (مارس 2010)، صـ 44.

جدول (6 – 5)

تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام

رقم القانون	الحد الأدني للأجور الشهرية (بالجنيه)
58 لسنة 1961	9
61 لسنة 1971	12
47 لسنة 1978	16
136 لسنة 1980	20
114 لسنة 1981	25
31 لسنة 1983	30
53 لسنة 1984	35

المصدر: عبد الفتاح الجبالي، نحو حدٍّ أدنى للأجور في مصر، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 208 (مارس 2010)، ص 42.



المصدر: عبد الفتاح الجبالي، مرجع سبق ذكره.

جدول (6 – 6)

متوسطات الأجور الشهرية في قطاع الأعمال العام

المستوى الوظيفي	المتوسط (بالجنيه المصري)	الرقم القياسي
المستوى الأول	1540	819
المستوى الثاني	1099	585
المستوى الثالث	1086	578
المستوى الرابع	646	344
المستوى الخامس	631	336
المستوى السادس	543	289
المستوى السابع	309	164
المستوى الثامن	285	152
المستوى التاسع	188	100

المصدر: د. منال متولي، تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية (2008).

جدول (6 –7)

أعداد الموظفين وفقًا لدرجات السلم الوظيفي في القطاع الحكومي

الدرجة	عدد الموظفين	الوزن النسبي من إجمالي الدرجات
الدرجة الأولى	963 ألف	% 16
الدرجة الثانية	1.3 مليون	% 22
الدرجة الثالثة	1.2 مليون	% 21
الدرجتين الرابعة والخامسة	2.2 مليون	% 38
الدرجة السادسة (في أدنى السلم الوظيفي)	169 ألف	% 3
الإجمالي	5.9	% 100

المصدر: عبد الفتاح الجبالي، مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى، تشير بيانات الجدول (6 – 7) إلى أعداد الموظفين وفقًا لدرجات السلّم الوظيفي في القطاع الحكومي. وكما هو واضح من بيانات الجدول أنّ أغلبية الموظفين الحكوميين يتمركزون في الدرجات الرابعة والخامسة (2.2 مليون موظف).

ووفقًا لآخر البيانات الحديثة المتوافرة، يبلغ عدد العاملين بالجهاز

الحكومي نحو 6.2 مليون موظف، (منهم 500 ألف موظف مُتَعَاقد)، و5.7 مليون موظف دائم منهم: 400 ألف يعملون في الشرطة، و 1.2 مليون مدرس[1].

ويشير الجدول (6 – 8) إلى تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية خلال الفترة بين عامي (1999 – 2008) فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر. ويُلاحظ ارتفاع تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية في القطاع العام بنسبة 157 % من سنة الأساس (1999) حتى عام (2008)، بينما ارتفع هذا المتوسط في القطاع الخاص بنسبة 114 % خلال نفس الفترة كما هو موضح في الشكل (6 – 3). وهذا يثير بعض الشك في مدى دقة، وجودة البيانات عن متوسطات الأجور الأسبوعية في كلا القطاعين، وهل يتم تعويض العاملين في القطاع الخاص بمزايا نقدية، ومكافآت سنوية لا تتوافر للعاملين في القطاع العام ؟!

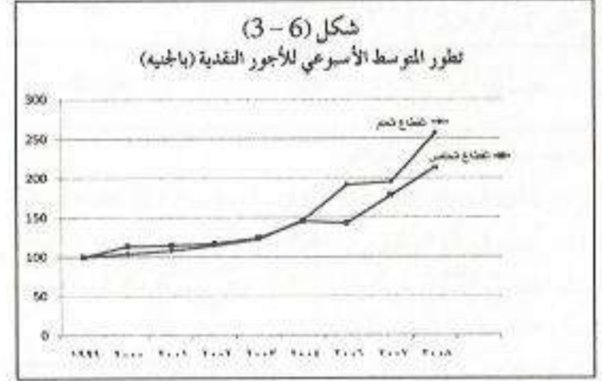
(1) الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ 2010/12/27، صـ 24، 25.

جدول (6 – 8)

تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية (بالجنيه)

	قطاع عام بالجنيه	الرقم القياسي	قطاع خاص بالجنيه	الرقم القياسي
1999	158	100	120	100
2000	165	104	137	114
2001	171	108	138	115
2002	182	115	141	117
2003	195	123	149	124
2004	232	147	175	145
2006	303	191	172	143
2007	308	195	214	178
2008	406	257	275	214

المصدر: عبد الفتاح الجبالي، مرجع سبق ذكره.



المصدر: من بيانات الجدول (5 – 8).

الفصل السابع

الشمال والجنوب في العملية التعليمية

هناك أربع قنوات للتعليم في مصر: حكومي، خاص، أجنبي، أزهري. وهذه القنوات الأربع لها انعكاساتها على الأوضاع الطبقية، والاجتماعية، وتعمل على تعميق الانقسام الاجتماعي والطبقي في المجتمع المصري. فهي تخلق مجتمعًا غير متجانس فكريًا وثقافيًا، ومن حيث النظرة للحياة عمومًا. وبالتالي لا توجد لغة حوار مشتركة بين خريجي هذه القنوات، مما يؤثر بدوره على درجة التماسك المجتمعي (Social Cohesion).

حقائق وأرقام

هناك بعض الحقائق الأساسية التي يجب أنّ نشير إليها بداية. فوفقًا للبيانات المتوفرة لعام 2010، يبلغ إجمالي المقيدين في التعليم الجامعي والعالي (2.5 مليون طالب). وعلى عكس ما يتصوره البعض، فإن عدد الطلاب في جامعة الأزهر (323 ألف طالب) يفوق عدد الطلاب في كلٍّ

من جامعة القاهرة (300 ألف طالب)، وجامعة عين شمس (200 ألف طالب)، وجامعة الإسكندرية (145 ألف طالب)، كما هو مبين في الجدول (1 – 7).

ومن ناحية أخرى يبلغ عدد الطلاب في الجامعات الخاصة (72 ألف طالب) مقارنةً بالجامعات الحكومية (1.9 مليون طالب)، كما هو مبين في نفس الجدول. كما يبلغ عدد الطلاب في المعاهد العليا الخاصة (415 ألف طالب).

جدول (1 – 7)

توزيع الطلاب الجامعيين بين الجامعات المختلفة (2010)

بيـــان	اعداد الطلاب	النسبة
إجمالي المقيدين بالتعليم الجامعي والعالي	2.5 مليون طالب	
أ- الجامعات الحكومية	1.9 مليون	% 100
1 – جامعة الأزهر	323 ألف	% 17
2 – جامعة القاهرة	300 ألف	% 15
3 – جامعة عين شمس	200 ألف	% 10.5
4 – جامعة الإسكندرية	145 ألف	% 8
5 – جامعات أخرى	932 ألف	% 49.5
ب – الجامعات الخاصة	72 ألف	% 100
1 – جامعة 6 أكتوبر	13.6 ألف	% 23
2 – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	12 ألف	% 20
3 – جامعات أخرى	46.4	% 57

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن جريدة المصري اليوم، العدد الصادر بتاريخ 2010/11/17.

وعلى صعيد الطلاب المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي، تشير بيانات عام 2010 إلى أنَّ عدد الطلاب في التعليم الثانوي العام، لمدارس حكومية وخاصة، يبلغ نحو 800 ألف طالب مقارنة بالمدارس الثانوية الفنية التي يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها نحو 1.25 مليون طالب، نصفهم تقريبًا في التعليم الصناعي (665 ألف طالب)، بينما يصل عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي التجاري (464 ألف طالب). كما هو موضح في الجدول (2 – 7).

جدول (2 – 7)

الطلاب المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي

(2010)

	أعداد الطلاب	النسبة المئوية
أ – الثانوي العام	800 ألف	% 100
1 – طلاب المدارس الحكومية	735 ألف	% 92
2 – طلاب المدارس الخاصة	65 ألف	% 8
ب – المدارس الثانوية الفنية	1.25 مليون	% 100
1 – تعليم صناعي	665 ألف	% 53
2 – تعليم تجاري	464 ألف	% 37
3 – تعليم زراعي	123 ألف	% 10

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن جريدة المصري اليوم، العدد الصادر بتاريخ 2010/11/17.

وعلى صعيد الطلاب المقيدين في المراحل التعليمية المختلفة في عام 2010، يبلغ إجمالي عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية (9.4 مليون تلميذ)، وعدد التلاميذ في المرحلة الإعدادية (4 مليون تلميذ)، بينما يبلغ إجمالي التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي) نحو 15 مليون تلميذ، كما هو مبين في الجدول (7 – 3).

جدول (7 – 3)

الطلاب المقيدين في مراحل التعليم "قبل الجامعي"

(2010)

	عدد الطلاب	النسبة
1 – إجمالي عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية	9.4 مليون تلميذ	% 63
2 – إجمالي عدد التلاميذ في المرحلة الإعدادية	4 مليون تلميذ	% 27
3 – إجمالي تلاميذ الثانوي العام	863 ألف	% 6
4 – إجمالي التلاميذ بالتعليم الصناعي	667 ألف	% 4
اجمالي التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث	15 مليون تلميذ	% 100

المصدر: موقع مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء، (2010).

إطار (7 – 1)

التعليم حشرًا: آخر تجليات الدراسة الابتدائية في الصعيد

مما يدل على سوء الأحوال التعليمية في المدارس الابتدائية في "جنوب الجنوب" ذلك التقرير الذي أوردته جريدة "**الأهرام**" على النحو التالي:

التعليم حشرًا هو أحدث نماذج التعليم المصرية.. وتشهد مدرسة "محمد الطاهر الابتدائية"، بأبوتشت التعليمية حشر 1880 تلميذ وتلميذة بسبعة فصول دراسية فقط!

و لم يقتصر الأمر على قلة عدد الفصول، بل لا توجد حجرات للمعامل أو للمدرسين، ناهيك عن أيّ مكان للأنشطة التربوية. وقد تم إنشاء هذه المدرسة عام 1986 من طابقين، ومنذ ذلك التاريخ وهي تعاني عدم القدرة على استيعاب التلاميذ الجدد جميعهم، فضلاً عن معاناة التلاميذ الذين تمكنوا من الالتحاق بها .

ويشرح بعض أولياء الأمور سر هذه الظاهرة الفريدة بتأكيدهم أنّ المدرسة تعمل بنظام الفترات الدراسية الثلاث (الصفان الأول والثاني فترة صباحية، والثالث والرابع فترة مسائية بمدرسة إعدادية مجاورة، والخامس والسادس فترة مسائية بالمدرسة نفسها).

المصدر: جريدة الأهرام، العدد الصادر في 2010/11/21.

ولعلّ أهم مشاكل التعليم في مصر هو الارتداد إلى الأمية بعد إنهاء المرحلة الابتدائية. كذلك هناك عمليات التسرب الواسعة من العملية التعليمية، إذ كشف ممثل منظمة اليونسيف "فيليب دومان" عن تسرب ما يزيد على مليوني طفل تتراوح أعمارهم بين 16 و14 عامًا من التعليم في مصر(1).

بالرغم من عقود من الاستثمار في التعليم، فقد أشار "مسح عن الشباب"(2) إلى أنّ حوالي 2 مليون شاب في مصر لم يلتحقوا بالمدرسة: 13 % من الإناث و3 % من الذكور في الفئة العمرية (10 – 29 سنة)، هذا بالإضافة إلى أنّ 2.5 مليون شاب تسرب خارج العملية التعليمية قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وهو ما يمثل نحو 13 % في كل من الذكور الإناث في الفئة العمرية (14 – 25 سنة). ويلاحظ انخفاض الفجوة بين الذكور والإناث في معدلات التسرب من التعليم .

كما أشار المسح إلى أنّ أعلى نسب عدم القيد بالمدارس، وأعلى نسب تسرب عادة ما تكون موجودة عند الفقراء، إذ نحو ثلث أبناء الأسر الفقيرة لم يذهبوا قط إلى المدرسة، وحوالى 24 % منهم تسربوا قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي(3) .

ويعتبر التعليم الجامعي في مصر امتيازًا للفئات الغنية، والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، خاصةً في المناطق الحضرية، حيث إن 4.3 % من المقيدين في

(1) جريدة الشروق، العدد الصادر يوم الجمعة 2010/12/24 .
(2) Population council and IDSC, Survey of young people in Egypt, preliminary report (February 2010), p 11
(3) المرجع نفسه، ص 12.

الجامعات يجيئون من خلفيات فقيرة (أي من بين العشرين في المائة الذين يقعون في قاع خريطة توزيع الدخل والثروة). وإن معظم طلاب الفقراء يتواجدون في المؤسسات التعليمية التي تكون بها الدراسة لمدة عامين (الدبلومات والمعاهد الفنية). بينما أشارت نتائج المسح إلى أنّ ضمن الذين أكملوا تعليمهم الجامعي، جاء 52 % منهم من الخُمس الأعلى من شرائح الدخل والثروة، مما يؤكد قوة الارتباط بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والإنجاز في المراحل التعليمية العليا. ومن ناحية أخرى أشارت بيانات المسح إلى أنّ 63 % من الذين أنهوا تعليمهم الجامعي جاؤوا من المناطق الحضرية(1) .

ولتتبع تطور التعليم الخاص قبل الجامعي، يشير الجدول (7 – 4) إلى أنّ عدد المدارس الخاصة (لغات) في المرحلة الإعدادية قد ارتفع بنسبة 28 % ما بين عامي (1999/1998 – 2004/2003)، وبالنسبة للتعليم الثانوي ارتفع عدد المدارس الخاصة (لغات) بنسبة 45 % في نفس الفترة.

(1) المرجع نفسه.

جدول (7 – 4)

تطور التعليم الخاص "قبل الجامعي" في المراحل التعليمية المختلفة

(2003/2004 – 1998/1999)

المرحلة / السنوات		1998/1999				2003/2004			
		عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%	عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%
الإعدادي	خاص عربي	542	% 68	117 ألف	% 70	671	% 68	134 ألف	% 71
	خاص لغات	250	32%	51 ألف	% 30	320	% 32	54 ألف	% 29
الجملة		792	100	168 ألف	100	991	100	188 ألف	100
الثانوي العام	خاص عربي	175	% 52	45 ألف	% 56	211	% 40	50 ألف	% 48
	خاص لغات	159	% 47	35 ألف	% 43	232	44%	42 ألف	% 40
	خدمات	40	% 1	1570	% 1	82	16%	12 ألف	% 12
الجملة		338	100	80 ألف	100	525	100	104 ألف	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي (2003/ 2004).

الدروس الخصوصية

كما هو معروف جيدًا، فإنّ الدروس الخصوصية التي تتم "خارج المدارس" هي سمة مميزة من سمات النظام التعليمي في مصر. ويلجأ الطلاب إلى الدروس الخصوصية للنجاح في الامتحانات، واجتياز المراحل التعليمية المختلفة، والقبول في الكليات. وعلى الرغم من أنّ وزارة التربية والتعليم قد منعت الدروس الخصوصية في عام 1998، لكن لا تزال هي الأكثر شيوعًا في جميع المراحل التعليمية.

ونجد أنّ الغالبية العظمى للطلاب يعتمدون على الدروس الخصوصية في جميع المراحل التعليمية. ونظرًا لأنّ الأسر الميسورة والغنية هي التي تعتمد بكثافة على الدروس الخصوصية، باعتبارها جواز المرور للتفوق الدراسي، لذا تزداد المخاوف من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية؛ لأنها تساهم في زيادة عدم المساواة في مخرجات النظام التعليمي المصري، وإعادة إنتاج الفروق الاجتماعية والطبقية.

وكما يشير تقرير أجنبي[1]: يمثل دخل الدروس الخصوصية الحصة الرئيسية من دخل المدرس في مصر. وبالتالي فهي تمثل حافزًا للمدرسين للقيام بمجهود رديء، وغير مسئول داخل قاعة الدرس. أي أنّ المدرسين يرون أنّ هناك "منفعة سالبة" من أدائهم الجيد في الفصول، إذ عندما يقوم المدرسون بالتدريس بطريقة جيدة في قاعة الدرس، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب على خدماتهم في سوق الدروس الخصوصية.

(1) Effectiveness of Alternative Strategies for Improving Educational Outcomes In Developing Countries 2010

وهكذا أدى نظام الدروس الخصوصية إلى تخريب العملية التعليمية في مصر ماديًا ومعنويًا، إذ أصبحت قاعات الدرس ليست محلاً للتعلم الحقيقي... بل ساحة لعقد صفقات الدروس الخصوصية، وأصبحت العلاقة بين الطالب والمعلم ليست علاقة تقدير وإكبار، بل أصبحت علاقة إتجار. مما أفسد الأساس المعنوي الذي بُنيت عليه العملية التعليمية.

إطـار (7 – 2)

مليار ساعة .... سنويًا .... دروس خصوصية !!

كشفت دراسة صادرة عن مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول الدروس الخصوصية وتأثيرها على المجتمع، أنّها تستهلك نحو ألف مليون ساعة في السنة (أي مليار ساعة سنويًا) دروس خصوصية.

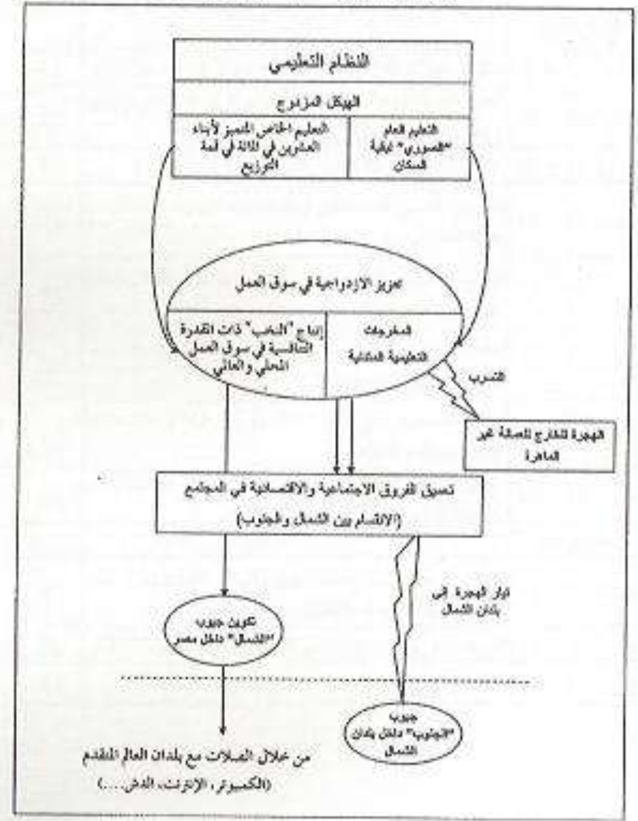
وهو زمن – حسب الدراسة – يكفي لبناء ثلاثة سدود مماثلة للسد العالي كل عام ! كما أكد رئيس المركز أنّ الدروس الخصوصية تستنزف نحو (22) مليار جنيه من دخل الأسرة المصرية سنويًا.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

ويلخص الشكل (7 – 1) ازدواجية هيكل النظام التعليمي في مصر، وتداعياته لتعزيز الازدواجية والانقسامية في سوق العمل في مصر. وهذا يؤدي بدوره إلى تعميق الفروق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (أي مزيد من الانقسام بين الشمال والجنوب) في مُخْرَجات العملية التعليمية، وإعادة إنتاجها على نطاق موّسع.

شكل (7 – 1)

الشمال والجنوب في النظام التعليمي في مصر



قائمة الجداول

	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الفصل الأول		
جدول (1 – 1)	تطور أعداد السكان في مصر خلال الفترة (1882 – 2006)	14
جدول (1 – 2)	أعداد السكان والأسر، ومتوسط عدد أفراد الأسرة في الريف والحضر (عام 2006).	15
جدول (1 – 3)	توزيع المشتغلين وفقًا للمهن والمواقع الطبقية (2006).	19
جدول (1 – 4)	التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للحالة العملية (2002 – 2006).	21
جدول (1 – 5)	توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين (عام 2006).	22
جدول (1 – 6)	عددا المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتًا (عدا الحكومية) طبقًا للكيان القانوني (عام 2006).	23
جدول (1 – 7)	توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية، طبقًا لفئات أعداد المشتغلين (عام 2006).	24
جدول (1 – 8)	التوزيع النسبي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2002 – 2006).	26
الفصل الثاني		
جدول (2 – 1)	توزيع السكان طبقًا لأقسام المهن والمواقع الطبقية (15 سنة فاكثر) (بيانات تعداد 2006).	37
جدول (2 – 2)	التباينات في نسبة امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (عام 2008).	38
جدول (2 – 3)	التوزيع النسبي للمركبات الخاصة وفقًا لسنة الصنع.	41

جدول (2 – 4)	تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب موزعة، وفقًا لسعتها اللترية خلال الفترة (2002 – 2006).	43
جدول (2 – 5)	توزيع الأسر المصرية وفقًا لنوع حيازة المسكن من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي (عام 2005).	54
الفصل الرابع		
جدول (4 – 1)	أرقام أعمال بعض الشركات الاحتكارية الكبرى العاملة في مصر.	80
جدول (4 – 2)	التركيبة الاحتكارية لإنتاج الحديد في مصر (2010).	81
جدول (4 – 3)	التركيبة الاحتكارية لسوق الأسمنت في مصر (2010).	83
جدول (4 – 4)	التركيبة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر (في نهاية أكتوبر 2010).	84
جدول (4 – 5)	العشرة الكبار في مجال السمسرة المالية خلال 10 أشهر لعام 2010.	85
جدول (4 – 6)	التركيبة الاحتكارية لسوق السيارات خلال النصف الأول من عام (2010) ؛ مقارنة بالنصف الأول من عام (2009).	86
جدول (4 – 7)	الاستحواذات والاندماجات خلال عام 2009/2010.	88
جدول (4 – 8)	نسبة الاحتكار بواسطة شركات ومستوردي القطاع العام والقطاع الخاص، وفقًا للمستوردين الخمسة الأوائل في كل مجموعة سلعية (عام 2008).	92
الفصل السادس		
جدول (6 – 1)	تطور الأنصبة التوزيعية للإنفاق (1996 – 2009).	106
جدول (6 – 2)	تطور تقديرات معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الإنفاق في مصر.	107
جدول (6 – 3)	مؤشرات نمط توزيع الدخل في مصر (عام 2009).	108
جدول (6 – 4)	التوزيع النسبي للإنفاق في مصر، حسب الفئات الإنفاقية (2004 – 2009).	109

جدول (6 – 5)	تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام.	112
جدول (6 – 6)	متوسطات الأجور الشهرية في قطاع الأعمال العام.	113
جدول (6 – 7)	أعداد الموظفين وفقًا لدرجات السلم الوظيفي في القطاع الحكومي.	114
جدول (6 – 8)	تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية (بالجنيه).	116
الفصل السابع		
جدول (7 – 1)	توزيع الطلاب الجامعيين بين الجامعات المختلفة (2010).	118
جدول (7 – 2)	الطلاب المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (2010).	119
جدول (7 – 3)	الطلاب المقيدين في مراحل التعليم "قبل الجامعي" (2010).	120
جدول (7 – 4)	تطور التعليم الخاص "قبل الجامعي" في المراحل التعليمية المختلفة (1998/1999 – 2003/2004).	124

قائمة الأشكال

	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الفصل الأول		
شكل (1 – 1)	توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين.	25
شكل (1 – 2)	توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية طبقًا لفئات عدد المشتغلين.	25
شكل (1 – 3)	تطور أعداد المشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2002 – 2006).	27
شكل (1 – 4)	التداخل بين سكان المناطق العشوائية، وغير الملتحقين بالقطاع الرسمي والعاملين خارج المنشآت.	28
الفصل الثاني		
شكل (2 – 1)	التوزيع النسبي للمركبات الخاصة وفقًا لسنة الصنع.	42
شكل (2 – 2)	التوزيع النسبي للسيارات (عام 2002).	44
شكل (2 – 3)	التوزيع النسبي للسيارات (عام 2006).	44
شكل (2 – 4)	عدد أجهزة الحاسب الشخصية خلال الفترة (1994 – 2007).	47
شكل (2 – 5)	عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة (1994 – 2007).	47
شكل (2 – 6)	نسبة الأسر التي تملك أجهزة تليفزيون في الريف والحضر.	50
شكل (2 – 7)	نسبة الأسر التي تملك أجهزة استقبال دش/ وصلة في مصر	50
شكل (2 – 8)	دورة المدخرات الحائرة للقطاع العائلي.	52
الفصل الخامس		
شكل (5 – 1)	آليات الفساد.	97
الفصل السادس		
شكل (6 – 1)	منحنيات "لورنز" للإنفاق والطعام والدخل.	104
شكل (6 – 2)	الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام.	112
شكل (6 – 3)	تطور المتوسط الأسبوعي لأجور النقدية في القطاعين العام والخاص (بالجنيه المصري).	116
الفصل السابع		
شكل (7 – 1)	الشمال والجنوب في النظام التعليمي المصري.	118

قائمة الإطارات

	عنوان الإطار	رقم الصفحة
إطار (2 – 1)	170 ألف حجم مبيعات السيارات عام (2006).	40
إطار (2 – 2)	تطور أعداد مشتركي المحمول، والخطوط الأرضية، والإنترنت (2010).	48
إطار (3 – 1)	المجتمعات المُسيجة الجديدة: أرابيلا نموذجًا.	70
إطار (3 – 2)	الجولف رياضة الصفوة.	71
إطار (4 – 1)	من خطاب "طلعت حرب" في حفل الغرفة التجارية بالإسكندرية (مايو 1935)، بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على تأسيس بنك مصر.	77
إطار (7 – 1)	التعليم حشرًا: آخر تجليات الدراسة الابتدائية في صعيد مصر.	121
إطار (7 – 2)	مليار ساعة سنويًا دروس خصوصية.	126

الملاحق

		رقم الصفحة
ملاحق الفصل الثاني	1) التوزيع النسبي لحيازة الأسر المصرية في المناطق الحضرية من السلع المعمرة (عام 1986).	61
	2) التوزيع النسبي لحيازة الأسر المصرية في المناطق الحضرية من السلع المعمرة (عام 2006).	62
	3) تطور نسب امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (2005 – 2008).	63
	4) توزيع الأسر وأفرادها طبقًا لنوع مسكن الأسرة بمحافظات الجمهورية طبقًا لتعداد سكان عام 2006.	64
ملحق الفصل الثالث	مؤشرات أسعار البيع بالسادس من أكتوبر – الشيخ زايد (شقق وفيلات).	73

كتب صـدرت حديثًا للمؤلف

1 – مصر ورياح العولمة، كتاب الهلال، صادر عن دار الهلال. (سبتمبر 1999).

2 – مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، صادر عن دار الشروق. (عام 2000).

3 – من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، صادر عن دار الهلال، (مارس 2003).

4 – نواقيس الإنذار المبكر: دراسة نقدية في أحوال الاقتصاد والمجتمع في مصر، صادر عن دار العين عام 2008.

5 – سيرة جيل وأزمة وطن: صادر عن دار العين للنشر. (عام 2011).

مطابع الدار الهندسية
موبايل: ٠١٠٩٤٦٣٢٦٢١ ، فاكس: ٢٩٧٠٣٧٦٦

رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر عشية ثورة 25 يناير. حيث يشير هذا الكتاب في ثناياه إلى عمق التناقضات الموجودة في المجتمع والاقتصاد المصريين في كافة جوانبهما، مع محاولة توثيق تلك الأوضاع بأحدث الأدلة الإحصائية المتاحة. ولأنه دراسة في الاقتصاد الاجتماعى. فقد حاول مؤلفه "د. محمود عبد الفضيل " أن يرصد أزمة الطبقة الوسطى منذ بداية الألفية الجديدة، وظهور درجة عالية من الثراء الفاحش وتبلور مجتمعات مغلقة للصفوة حيث يعيشون في حالة انفصام كامل عن المجتمع ومشاكله المعيشية.

كما يلقي الكتاب الضوء على الرأسمالية الجديدة التي تكونت منذ التسعينيات والتي كانت في معظم الأحوال في تطورها ومسارها نوعًا من رأسمالية المحاسيب نتيجة صلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار. وقد نتج عن ذلك تكوين عدد كبير من المراكز الاحتكارية في فروع هامة من النشاط الاقتصادى، حيث لعبت آليات الفساد دورًا في تعزيز تزاوج الثروة والسلطة في مصر. ويشير الكتاب أيضًا إلى الفجوة الكبيرة في توزيع الدخول وسياسات الأجور وفي مسارات "العملية التعليمية".

رسمة الغلاف: نبيل تاج



